المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

يناير 2025

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

عام جديد من المجهول.. لا رواتب للشهر الرابع وحقائق الفساد تطارد «حكومة عدن»

مع دخول العام 2025 تتبَّع «بقش» المشهد الاقتصادي اليمني على وقْع أزمات اقتصادية متوالية بحدّة أكبر في مناطق «حكومة عدن»، نتيجة لتوقف صرف الرواتب وتفاقم سوء الأوضاع المعيشية والخدمية، ودخول مدينة عدن في ساعات طويلة من انقطاع التيار الكهربائي بأكثر من نصف يوم (وصولاً إلى انقطاع التيار كلياً في أوائل فبراير 2025)، وسط غليان شعبي وإجماع على فشل وفساد الحكومة المعترف بها دولياً. في المقابل، بدأت «حكومة صنعاء» صرف نصف راتب اعتباراً من أوائل يناير الماضي (نصف راتب شهر ديسمبر 2024).

وفي إطار ما أسمتها حكومة صنعاء بـ«الآلية الاستثنائية المؤقتة لصرف الرواتب وحل أزمة صغار المودعين»، جرى صرف نصف الراتب وفقاً لارتباط وحدات الخدمة العامة بنظام كشف الراتب الموحد شبكياً وفق متابعة بقش، كما تمت إزالة المنقطعين والمزدوجين من كشف الراتب. وأوضحت الخدمة المدنية أنه لن يترتب على تنفيذ الآلية الاستثنائية سقوطُ المرتبات والمستحقات القانونية للموظفين عن الفترة التي لم تصرف لهم قبل أو بعد صدور القانون.

وحسب وزارة المالية فإنه تم تصنيف القوائم إلى ربعية وشهرية بموجب معايير دقيقة مقارنة بما لدى الوحدات من موارد ذاتية ودعم من الصناديق أو الحكومة، وتمت إضافة تلك الوحدات التي ليس لها أي دخل شهري أو التي ليس لديها موارد ذاتية كافية إلى قائمة الصرف الشهري، وتبلغ نحو 430 جهة ووحدة تشكل نحو 82% من وحدات الخدمة العامة التي تستلم رواتبها من حساب الحكومة العام وبموجب الموارد المتوقعة لحساب الآلية الاستثنائية.

في الأثناء، انتهت أزمة «البحر الأحمر» نسبياً بعد اتفاق وقف إطلاق النار في «قطاع غزة» اعتباراً من 19 يناير الماضي. حكومة صنعاء أعلنت عن وقف هجماتها على السفن الأمريكية والبريطانية واستمرار استهداف السفن الإسرائيلية، وفضَّلت شركات الشحن العالمية عدم العودة الفورية إلى «البحر الأحمر» لأنها اعتبرت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة «هشاً»، فضلاً عن الأرباح المالية التي جنتها الشركات مدفوعةً بالعبور الأطول للسفن حول رأس الرجاء الصالح جنوب قارة أفريقيا.

بالتوازي مع ذلك، أعلن «ترامب» تصنيف «الحوثيين» كمنظمة إرهابية أجنبية، معتبراً أن أنشطتهم تهدد أمن المدنيين والموظفين الأمريكيين في الشرق الأوسط، وتهدد أقرب الشركاء الإقليميين، واستقرار التجارة البحرية العالمية. وتسعى إدارة ترامب بهذا التصنيف إلى الحد من وصول التمويلات التي تحصل عليها منظمات تابعة لـ«الأمم المتحدة» التي بدورها أوقفت أنشطتها في اليمن كما سنتناول تالياً.

ووفق تصريحات لـ«صندوق النقد الدولي» في يناير الماضي، فإن حالات التوتر في البحر الأحمر أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، وأقرَّ الصندوق بأن الأزمة البحرية دفعت المانحين الدوليين إلى إيقاف المساعدات لليمن ما أدى إلى ترْك أكثر من 17 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذية والأوضاع الإنسانية الصعبة. في حين ترى حكومة صنعاء أن توقف المساعدات الدولية الممنوحة للمستفيدين في اليمن جاء بضغوط أمريكية نتيجة لاستهداف الملاحة الإسرائيلية.

ومن شأن التصنيف الأمريكي أن يفاقم معاناة المدنيين في اليمن، ويعطل الواردات الحيوية من الغذاء والدواء والوقود وفقاً لمنظمة أوكسفام البريطانية، والتي قالت أيضاً إن إدارة ترامب تدرك هذه العواقب التي ستؤثر بشدة على اليمن، ورغم ذلك اختارت المضي قدماً على أي حال.

للشهر الرابع.. موظفو الحكومة بلا رواتب

استقبل الموظفون العام الجديد بدون رواتبهم للشهر الرابع، وسط أزمة مالية حادة لدى الحكومة فاقمها تقلص الدعم السعودي، رغم استمرار صرف رواتب ومخصصات وحوافز مسؤولي وموظفي الحكومة في الخارج بالعملة الصعبة من الموازنة العامة، وهو ما يزيد من الغضب الشعبي تجاه الحكومة التي لم توفر أدنى المتطلبات الأساسية والخدمية.

ودخل العام 2025 متزامناً مع إضراب في المعلمين في المدارس الحكومية الذين يطالبون بدفع رواتبهم ورفعها بنسبة 40% لمواكبة غلاء الأسعار. وشهدت ساحات بعدن، أبرزها ساحة العروض، احتجاجات عمالية ونقابية حاشدة حمَّلت المجلس الرئاسي والحكومة مسؤولية التدهور الاقتصادي والمعيشي الكارثي، واستنكرت تجاهل الحكومة للمطالب والاحتياجات المعيشية، حيث إن المجلس الرئاسي يصدر مذكرات وقرارات لا يتم تنفيذها.

وبدلاً من سياسة ترشيد الإنفاق، ارتفعت النفقات العامة للحكومة خلال الأشهر الأولى من تشكيل المجلس الرئاسي في أبريل 2022، وبلغت الزيادة في فاتورة الرواتب نحو 150.5 مليار ريال (حوالي 120 مليون دولار حسب سعر الصرف حينها وفق مراجعات بقش)، وتشمل هذه الزيادة فقط رواتب أعضاء المجلس الرئاسي ومخصصات مكاتبهم وموظفيهم ومرافقيهم. وعقب توقف تصدير النفط الخام في أكتوبر 2022، اعتمدت الحكومة على الوديعة السعودية لصرف رواتب الموظفين، عبر نظام مزاد بيع العملة الذي لم يؤثر إيجاباً على قيمة العملة المحلية، ويشهد ضعف الإقبال عليه مما يضع المركزي أمام مخاطر ترتبط بالقدرة على استمرار صرف الرواتب.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ومع تردي الأوضاع الاقتصادية في يناير الماضي و«الغلاء الفاحش» في أسعار السلع الغذائية والأساسية، قال المجلس الرئاسي من الرياض إنه أقرَّ خطة الحكومة للإنقاذ والتعافي الاقتصادي والتعاطي مع انهيار العملة المحلية وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتحسين وصول الحكومة إلى الموارد السيادية، دون الكشف عن تفاصيل الخطة.

وأثنى المجلس الرئاسي على «السعودية» لتقديمها دعماً بقيمة 500 مليون دولار، 300 مليون منها كوديعة لبنك عدن المركزي، و200 مليون لدعم الرواتب ونفقات التشغيل، إلا أن الدعم السعودي المقدَّم لم يخفف من وطأة انهيار العملة المحلية ولم يُحدث تحسُّناً وفق تغيرات سعر الصرف اليومية التي يتابعها بقش. وانتهى شهر يناير بسعر صرف يتجاوز 2200 ريال للدولار (قبل أن ينهار أكثر في أولى أيام فبراير التالي إلى قرابة 2300 ريال للدولار).

وفي يناير، بعد اختتام محادثات حكومية مع «صندوق النقد الدولي» في العاصمة الأردنية «عمّان» خلال الفترة (19-23 يناير)، طالب صندوق النقد الحكومة بتنفيذ عدد من الجوانب الاقتصادية لضمان تحسن اقتصادي في اليمن، واعتبر أن الآفاق الاقتصادية تتوقف على التقدم المحرز في محادثات السلام، وعلى استمرار الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية من جانب حكومة عدن، وتحدَّث الصندوق عن توحيد العملة اليمنية واستئناف الصادرات النفطية كخطوات رئيسة لإنعاش النمو ولتوليد الإيرادات وزيادة الاحتياطيات الأجنبية.

وحول ذلك تعتبر حكومة صنعاء التي تسببت في إيقاف تصدير النفط اليمني عسكرياً، أنّ عوائد النفط الخام والموانئ اليمنية لو تم تخصيصها لصرف رواتب موظفي الدولة ستفي بالغرض وستُصرف في كافة أنحاء البلاد. وكان بنك صنعاء المركزي ذكر في العام 2021 أنَّ الصادرات الشهرية من النفط الخام تتجاوز 165 مليون دولار وأن هذا المبلغ كفيل بصرف الرواتب ومخصصات الضمان الاجتماعي شهرياً، وكذلك مستحقات الطلاب المبتعثين في الخارج.

وفي العام 2022 قالت حكومة صنعاء إنها التزمت باتفاق «السويد» وعملت على فتح حساب خاص بالرواتب في فرع البنك المركزي بالحديدة، ووزَّدت إيرادات المشتقات النفطية إليه. كما تم اقتراح إنشاء صندوق مؤقت للإيرادات يحدد نسب مشاركة كل طرف فيه لتغطية صرف الرواتب. لكن حكومة عدن تُتهم بعدم الالتزام بالجانب الاقتصادي من الاتفاق، والمرتبط بإيرادات النفط وصرف الرواتب، وعدم التجاوب مع فتح حساب خاص بالرواتب في الحديدة، والامتناع عن سداد العجز في حساب الرواتب بالبنك من إيرادات النفط والغاز التي تجاوزت 13.5 مليار دولار وفق بيانات جمعها بقش.

ووسط الحالة الاحتجاجية التي اجتاحت مناطق الحكومة، رأى الاتحاد العام لنقابات عمال الجنوب الذي يمثل الموظفين والنقابات في عدن، أنّ المواطنين في محافظات الحكومة يواجهون «سياسات الإفقار والتجويع المتعمد»، وسط صمت دولي عن هذه الانتهاكات المستمرة الذي «يمثّل تواطؤاً غير مباشر مع من يعمّقون أزماتنا»، وأعلن أنه سيقطع الإيرادات في المرافق الإيرادية عن «حكومة الفساد»، مؤكداً أن المجلس الرئاسي والحكومة يتحملان مسؤولية التدهور الكارثي الذي تشهده الحياة اليومية، مع استمرارهما فقط في «إصدار المذكرات والقرارات الخالية من التنفيذ».

ويطالب الموظفون والعمال، وفقاً للاتحاد، بإعادة صرف الرواتب بانتظام لجميع العاملين في القطاعين المدني والعسكري والمتقاعدين، وهيكلة الأجور بما يتناسب مع الظروف المعيشية المتدهورة وانهيار العملة، وتحسين الخدمات العامة والأساسية كالكهرباء والمياه والتعليم والصحة بشكل عاجل. كما تتضمن المطالب وقف تدهور العملة المحلية ووضع برنامج اقتصادي شامل لمعالجة الأزمات الاقتصادية، وإلغاء القانون رقم (6) لعام 1995 الذي يمنح الحصانة للمسؤولين الفاسدين، وفتح ملفات الفساد للمساءلة القانونية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

خصخصة المال العام.. قضايا فساد تخرج للعلن

تقارير رقابية ومحاسبية كشفت عن جملة من التجاوزات والمخالفات التي كبَّدت اليمن مئات الملايين من الدولارات، في ملفات مختلفة مرتبطة بأعمال المؤسسات الحكومية وبنك عدن المركزي والقطاعات الاقتصادية والنفطية والقنصليات في الخارج وغيرها.

تقرير من التقارير للنيابة العامة، أكد أنه تم تحريك الدعوى الجزائية في أكثر من 20 قضية فساد واستيلاء على المال العام وتبييض أموال وتهرب ضريبي وجمركي وإضرار بمصلحة الدولة. وتشمل القضايا الفساد في عقود تنفيذ مشاريع حيوية، وعقود إيجار لتوليد الطاقة وإهدار المال العام والتعدي على أراضي الدولة واستعمال محررات مزورة والتهرب الجمركي وتمويل الإرهاب، ومحاولة الاستحواذ على المشتقات النفطية بطرق غير مشروعة.

عدة قضايا أُحيلت إلى محاكم الأموال العامة التي فصلت في أربع قضايا مرتبطة بعدم التزام بنوك وشركات صرافة بقانون مكافحة غسل الأموال ومزاولة مهنة الصرافة دون تراخيص. وصدرت أحكام قضائية بإدانة تلك المصارف وتغريمها ملايين الريالات وإلزامها بتنفيذ طلبات وحدة جمع المعلومات المالية.

لكن قضايا أخرى لاتزال منظورة أمام محكمة الأموال العامة، منها قضيتا عقود تنفيذ مشروع محطة كهرباء مصافي عدن، وتسهيل الاستيلاء على أراضي المنطقة الحرة في عدن.

أكدت النيابة أيضاً عدم تجاوب بعض الوزارات والجهات الحكومية معها، ما أدى إلى تعثر تصرفها في قضايا عدة مازالت قيد التحقيق، مثل قضية «الإضرار بمصلحة الدولة والتهرب الجمركي من قبل محافظ محافظة سابق لايزال يرفض المثول أمام القضاء حتى اليوم، بعد أن تم تجميد نحو 27 مليار ريال من أرصدته مع استمرار ملاحقته بتوريد عشرات المليارات المختلسة من الأموال العامة»، دون توضيح هوية المحافظ.

كما تلقت النيابة العامة طلبات تجميد أرصدة وأموال بعض الكيانات والأشخاص لممارستهم أنشطة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأصدرت قرارات تجميد في بعض الطلبات تتعلق معظمها بكيانات وأشخاص على ارتباط بحكومة صنعاء، بينما رفضت طلبات أخرى بسبب عدم كفاية البيانات المطلوبة.

وبينما تُتهم الحكومة بتغلغل الفساد في مفاصلها وارتكاب جرائم مالية في عدد من القطاعات، اكتفى «صندوق النقد الدولي» بدعوة الحكومة في يناير إلى ضبط المالية العامة، وقال إن كلاً من مركز المالية العامة ومركز الأصول الخارجية يعاني من ضغط شديد، مع انخفاض الاحتياطيات إلى مستويات حرجة، واستمرار مبلغ المتأخرات في الارتفاع. وشدد الصندوق بأن على الحكومة تسريع الإصلاحات لتحقيق التعافي الاقتصادي، وتقوية الانضباط المالي، بهدف إيجاد الحيِّز المالي اللازم للإنفاق الرأسمالي (الاستثماري) والاجتماعي بما في ذلك عن طريق إعطاء الأولوية لإصلاح قطاع الكهرباء. واشترط الصندوق من أجل تسهيل التدفقات الرأسمالية، أن يتم تعزيز الرقابة ويتم الالتزام بالمعايير الدولية، خصوصاً في ما يتعلق بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبعوث الأممي: حوار أوسع حول الاقتصاد

في إحاطته لشهر يناير، قال المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إنه أمضى معظم العام 2024 يركّز على الفرصة الحقيقية لإنهاء الصراع اليمني، لكن السياق أصبح أكثر تداخلاً على المستوى الدولي. إذ أسفرت الغارات الإسرائيلية عن أضرار بالبنية التحتية المدنية الحيوية في اليمن، بما في ذلك «ميناء الحديدة» و«مطار صنعاء الدولي»، وهددت التوترات أمن الملاحة البحرية، وزعزعت استقرار الاقتصاد اليمني، وأثرت على الاستقرار الإقليمي.

وأصبحت الحاجة إلى معالجة أزمة اليمن أكثر إلحاحاً لأن الاستقرار الإقليمي يتطلب جزئياً تحقيق السلام في اليمن، وفقاً للمبعوث الذي عقد مباحثات في «مسقط» و«صنعاء» و«طهران» و«الرياض». ورأى أن أي تصعيد إضافي في هذه المرحلة الحرجة يهدد بتقويض الالتزامات القائمة وقد يؤدي إلى عواقب إنسانية مدمرة على الشعب اليمني.

وبشأن التدهور الاقتصادي في اليمن، قال غروندبرغ إنه يعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين المصرفي والخاص لتحديد الإجراءات اللازمة لتعافي الاقتصاد اليمني والتحضير لحوار أوسع نطاقاً حول الاقتصاد.

ورغم أن الحكومتين اتخذتا خطوات لمعالجة الأزمة، إلا أن التحديات الهيكلية الأوسع لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون حد تعبير المبعوث. وقال: «في نقاشاتنا استكشفنا كيف يمكن للتعاون بين الأطراف أن يفتح الطريق أمام مكاسب السلام، بما في ذلك توحيد البنك المركزي، واستئناف صادرات النفط، ودفع رواتب القطاع العام بالكامل، ويجب على الأطراف اتخاذ قرارات حاسمة وعدم تأخير تحقيق تقدم ملموس بسبب سيناريوهات مستقبلية متخيلة».

من جانبها قالت وزارة الخارجية بحكومة صنعاء خلال لقاء مع المبعوث، إن صنعاء مستعدة للتوقيع على المرحلة الأولى من خارطة الطريق، مضيفةً أنه «لا وجه للربط بين عملية السلام في اليمن وعملياته المساندة لغزة»، وأنه «في الوقت الذي يدعو المبعوث والأمم المتحدة إلى أهمية خفض التصعيد والمضي في عملية السلام، تقوم الرياض وأبوظبي بنشاط محموم لتسعير الحرب».

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

ملفات النفط 2025 | «قنابل فساد» بالجُملة

اكتظ الملف النفطي بالعديد من قضايا الفساد خلال شهر يناير في عدة محافظات. على رأسها تجاوزات حدثت في تعاقدات توفير المشتقات النفطية لعام 2022، ومخالفات جسيمة ارتكبتها شركة «بترومسيلة»، إضافةً إلى تتبُّع «بقش» قضية الكشف عن تهريب النفط في حضرموت عبر أنبوب نفطي مستحدث ووجود مصافٍ نفطية سرية ومخالفة في المحافظة، إلى جانب صفقات نفطية مشبوهة بمحافظة شبوة، وغيرها.

بترومسيلة.. تجاوزات الشركة «الحكومية الخاصة»

في يناير الماضي كُشف عن تأسيس شركة المسيلة لاستكشاف وإنتاج البترول «بترومسيلة» شركة تجارة خاصة في المنطقة الحرة بمدينة «صلالة» في «سلطنة عمان»، برأس مال يبلغ ملياراً و78 مليون ريال عماني (ما يعادل 2.8 مليار دولار).

تم تسجيل الشركة باسم تجاري هو «شركة بترومسيلة للتجارة (المنطقة الحرة بصلالة) ش.م.م»، أي إنها تتخذ شكلاً قانونياً في عمان كشركة محدودة المسؤولية. وجرى التأسيس في 23 مايو 2019 تحت إدارة مدير بترومسيلة محمد بن سميط كمفوض مطلق للشركة بصلاحيات غير محدودة. وسُجّل نشاط الشركة للبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لأدوات الصناعات البترولية، وتم التصريح لها باستيراد أدوات الصناعات البترولية.

وتشير الوثائق وفق مراجعة بقش إلى أن قانون المنطقة الحرة في صلالة بمحافظة «ظفار» يشترط في تأسيس أي شركة تجارية توريد 25% من رأس مال الشركة، ما يعني أن شركة بترومسيلة قامت بدفع رأس مال يقدر بـ700 مليون دولار جرى تحويلها من حسابات بترومسيلة في اليمن.

ووصف اقتصاديون افتتاح «شركة خاصة» لبترومسيلة، المملوكة بشكل كامل للحكومة اليمنية، في سلطنة عمان بالمخالفة للقانون وسط الظروف الاقتصادية والمالية والخدمية المتدهورة بشدة التي تعاني منها اليمن. لكن الشركة ردت بأنّها أنشأت «مكتباً لوجستياً» في صلالة «بهدف تجميع المعدات والمواد التي تستوردها الشركة من دول مختلفة لأغراض العمليات ثم نقلها براً عبر منفذ شحن البري».

وقالت بترومسيلة التي تشغل قطاع (5) النفطي في «حضرموت»، إن هذه الخطوة «مثلها مثل كثير من الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في مجال استكشاف وإنتاج النفط»، وإنه يتم إجراء مثل هذه الترتيبات لتسهيل توريد وإدخال المواد والمعدات اللازمة للعمليات البترولية، نظراً لصعوبة التوريد البحري إلى الموانئ اليمنية خلال السنوات الماضية ورفض بعض الشركات النقل إلى اليمن مباشرة، إلى جانب أنه «يوفر مبالغ طائلة، حيث يتم تجميع الشحنات الواردة من مصادر مختلفة ونقلها معاً إلى اليمن، ومن خلال ذلك تم تسهيل الأعمال التشغيلية وتنفيذ العديد من المشاريع النوعية الناجحة» حسب تعبير الشركة.

أما حول الرأسمال الموثق في السجل التجاري (والذي يعادل 2.8 مليار دولار)، فقالت بترومسيلة إنه «يمثل قيمة الاصول الثابتة والمنقولة والمنشآت المملوكة لشركة بترومسيلة داخل اليمن، بناءً على قرار إنشاء شركة بترومسيلة الذي ينص على أن تؤول كافة اصول وممتلكات القطاعات للحكومة وتحسب بعد التقييم كرأسمال مدفوع للشركة».

رغم ذلك لم تسلم «بترومسيلة» من الاتهامات التي طالتها، والتي تُضاف إلى اتهامات بعدم كفاءتها لتشغيل قطاع (5) النفطي. تقارير لجهاز الرقابة والمحاسبة -رُفعت للمجلس الرئاسي وكُشف عنها في يناير الماضي- وصفت شركة بترومسيلة (التي تأسست عام 2011 بالأساس لتشغيل قطاع (14) النفطي بمنطقة المسيلة في حضرموت) بأنها تجاوزت مهامها الأساسية في تطوير الصناعة النفطية واتجهت نحو مشاريع أخرى مثل المقاولات والمشاريع الإنشائية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

وتنعدم الشفافية في الأعمال التي تقوم بترومسيلة بتنفيذها، إذ إن كافة برامج أعمالها وموازناتها السنوية غير منظور فيها، ومازالت المعلومات المالية محجوبة عن وزارة النفط والهيئة العامة لاستكشاف وإنتاج النفط. وأكد التقرير الرقابي أن «بترومسيلة» لم تخضع لأي رقابة أو إشراف من وزارة النفط أو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ولم تقدم أي موازنة سنوية من جهة تدقيق معتمدة خلال فترة عملها المستمرة منذ 13 سنة. كما تجاوزت الشركة نطاق عملياتها المحددة في قرار الإنشاء بالقطاع (14) لتشمل قطاعات نفطية أخرى، رغم أن قرار إنشائها لا يخولها بتشغيل أكثر من القطاع الذي أنشئت من أجله.

وإضافة إلى الشركة التي أسستها بترومسيلة في سلطنة عمان، قامت بتأسيس شركة أخرى في «جزر البهاما» بأسماء مختلفة، دون وجود ما يؤكد أن هذه الشركات مملوكة للدولة اليمنية التي تملك «بترومسيلة» بالكامل، وفقاً للتقرير الرقابي. كما قامت بترومسيلة بدفع مبلغ 7 ملايين دولار مقابل شراء 15٪ من حصة المقاول في قطاع رقم (5) النفطي (جنة هنت) بمحافظة «شبوة»، مقابل تحمل جزء من التزاماته المالية للحكومة وأطراف أخرى والتي تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وذلك بعد أن كان مالك الحصة يعرضها دون مقابل.

ومنذ تولّت بترومسيلة إدارة القطاعات النفطية في حضرموت وحتى توقف عمليات التصدير في 2022، قامت الشركة بتصدير النفط الخام من القطاعات الجاهزة والمنتجة تحصلت فيها على نحو 30 مليون دولار عن كل شحنة وبإجمالي 1.2 مليار دولار، تم تحويلها إلى حساباتها في الخارج. وبالنظر إلى أن القطاعات كانت جاهزة للإنتاج ولم تشهد أي أنشطة استكشافية أو تطويرية من قبل الشركة، فإن التكاليف التشغيلية اقتصرت على الرواتب والمصروفات الأخرى، والتي لا تتجاوز بأي حال 25٪ من قيمة النفط المباع، وهو ما يثير تساؤلات حول مصير الإيرادات المتبقية.

كما أن بترومسيلة هي الشركة الوطنية الوحيدة التي أخذت 6 قطاعات إنتاجية مقارنة بالشركات الوطنية الأخرى، رغم عدم وجود نتائج ملموسة بتطوير قطاعاتها أو زيادة إنتاجها حسب تقرير الجهاز. وقد قامت بترومسيلة بحفر آبار دون أخذ الموافقات اللازمة من هيئة استكشاف وإنتاج النفط، وكانت النتائج «فاشلة»، و«من ذلك آبار كانت هيئة استكشاف وإنتاج النفط قد رفضت الموافقة عليها خلال فترة المشغل الأجنبي السابق في قطاعي (14 و10)، في مخالفات صريحة للقانون أدت إلى خسائر مالية كبيرة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات».

وفي حضرموت تابع «بقش» احتجاجات عمالية على تشغيل «بترومسيلة» قطاعات نفطية سراً. الموظفون في القطاعات النفطية 32 و43 و47 اتهموا الشركة بتشغيل حقل «صلصلة» النفطي في القطاع 32 بشكل سري، دون مراعاة حق العمال في العودة إلى العمل وفقاً للقوانين والأحكام، مؤكدين أن عمل الشركة مشكوك فيه.

ووفقاً للمهندسين والموظفين في القطاعات، فإن بإمكانهم إعادة تشغيل القطاعات بأقل التكاليف، حيث تم تدريبهم على تشغيل هذه القطاعات منذ بدء الإنتاج التجاري من القطاعات. وتشير المعلومات التي حصل عليها بقش إلى أن القطاعات كانت مشغلة من قبل الشركة النرويجية DNO التي انسحبت من العمل عام 2016 وسلمت القطاعين 32 و43 لشركة بترومسيلة.

واتهم الموظفون وزارة النفط بالإهمال، وشركة بترومسيلة بالتعنت في إعادة العمال إلى أعمالهم، مؤكدين أن المعدات السطحية والجوفية معرضة للتآكل والتلف بسبب طول فترة التوقف، وأن طول فترة التوقف يرفع تكاليف التشغيل في هذه القطاعات.

عقود المشتقات النفطية تهدر المال العام

في القضايا التي رفع بها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، أكد ارتكاب تجاوزات حكومية في تعاقدات توفير المشتقات النفطية لعام 2022 بقيمة 285 مليون دولار، مع تغليب مصالح الشركات المتعاقد معها على حساب المصلحة العامة.

بمراجعة عقود «شركة مصافي عدن» مع الشركة الصينية «شنغهاي توربين»، تم إهدار المال العام من خلال مشاريع متعاقد عليها مع الشركة الصينية بتكلفة 180 مليوناً و543 ألف دولار تحت مسمى «تحديث المصفاة» دون وجود احتياج فعلي لها. كما وقعت تجاوزات في عملية الشراء والتعاقد على تشغيل السفينتين (أميرة عدن ولؤلؤة كريتر)، وتكاليف استئجار بواخر لنقل المشتقات النفطية، نتج عنها إهدار مبالغ طائلة وتبديد اصول الشركة.

وفي المنطقة الحرة بعدن، قامت قيادة المنطقة بتسهيل الاستيلاء على أراضيها والمتاجرة فيها من خلال الموافقة على تصرفات قام بها بعض المستثمرين من بيع وشراء في أراضي المنطقة الحرة دون وجه حق، تحت مظلة التنازل عن مشاريع كقطع أرض للجمهور.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

بأكثر من 128 مليون دولار.. تجاوزات «السفينة العائمة»

في عقد شراء طاقة كهربائية بقدرة (100) ميجاوات محمولة على سفينة عائمة من شركة (برايزم انترابرايس)، اتضح وجود مخالفات رافقت عملية التعاقد التي كانت مفترضة لمدة 3 سنوات بمبلغ يتجاوز 128 مليوناً و56 ألف دولار.

قام المسؤولون عن قطاع الكهرباء والجهات ذات العلاقة بإقرار واعتماد إبرام العقد من خلال تضمينه بعض البنود أو الشروط المجحفة التي تندرج ضمن وقائع تغليب مصلحة الشركة المتعاقد معها على حساب المصلحة العامة. ولم تُراعِ عملية التعاقد المخاطر المترتبة عنها، وأُلزم قطاع الكهرباء بدفع 20٪ من قيمة تكلفة العقد كدفعة مقدمة (10٪ من قيمة عقد شراء الطاقة و10٪ من قيمة محطة التحويل وخطوط النقل)، بمبلغ يتجاوز 12 مليوناً و805 ألف دولار قبل وصول السفينة العائمة ودون الحصول على أي ضمانات بنكية بالمبلغ، رغم التزام الشركة المذكورة بتقديم تلك الضمانات.

تضمَّن العقد مخالفات لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الذي يشترط أن يكون التعاقد على تنفيذ أعمال التوريدات والأشغال والصيانة والإصلاح والخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى عبر إجراء مناقصة عامة يُعلَن عنها داخل اليمن أو خارجها.

واقتصرت عملية المنافسة على هذا العقد على عدد محدود من الشركات، ولم يُفتح المجال أمام كل الشركات المتخصصة في هذا المجال. قال جهاز الرقابة والمحاسبة إن ذلك من شأنه حرمان قطاع الكهرباء من الوفورات الممكن تحقيقها في الأسعار والمواصفات عند فتح المجال أمام الشركات للدخول في المنافسة، فضلاً عن أن تنفيذ العقد عبر مناقصة محدودة بحجة سرعة توفير الطاقة يتعارض مع الإجراءات التي تمت في الواقع والتي استغرقت فترة تتجاوز السنتين.

ومَنَح العقدُ الشركة المتعاقد معها إعفاءات ضريبية مثل ضريبة الدخل وكذلك إعفاءات جمركية. وتم توقيعه بتاريخ 06 أبريل 2022، وفتح الاعتماد المستندي بتاريخ 07 نوفمبر 2022، وكذا سداد الدفعة المقدمة وانتهاء الفترة المحددة للبدء بتشغيل المحطة، لكن لوحظ التأخر من قبل الشركة المذكورة باستقدام السفينة العائمة وتشغيل المحطة، ولم يقم المختصون في قطاع الكهرباء بتحميل الشركة كافة التعويضات والغرامات المستحقة عليها والمحددة بموجب العقد المبرم.

ترتَّب على ذلك استمرار تجديد عقود شراء الطاقة السابقة لمحطات التوليد التي تعمل بوقود الديزل وتضخيم الأعباء المالية التي تحملتها الخزينة العامة مقابل الفروقات الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية لوقود الديزل وارتفاع معدلات استهلاكها بمتوسط سنوي يزيد عن مبلغ 107 ملايين دولار.

تهريب فجٍّ بأنبوب متهالك | فساد نفطي آخر في حضرموت

في أواخر يناير الماضي، تفجرت أزمة في محافظة حضرموت بعد الكشف عن أنبوب نفطي غير قانوني بالقرب من منشآت ميناء الضبة لتصدير النفط، ويمتد الأنبوب من الميناء إلى أحد الأحواش القريبة المجاورة، في عملية وُصفت بأنها عملية كبرى لنهب وسرقة الثروة النفطية.

أجرى عضو المجلس الرئاسي، فرج البحسني، زيارة إلى الميناء وتحدث عن الأمر بقوله إنه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية إزاء المخالفات، في الوقت الذي تزداد فيه التوترات الحاصلة بالفعل بينه وبين السلطة المحلية بقيادة المحافظ مبخوت بن ماضي.

في خبر زيارة البحسني، جاء أنّه خلال الزيارة وبناءً على معلومات استخباراتية، لوحظ وجود خط لأنبوب نفط بقطر كبير يمتد من قرب خزانات النفط بالضبة، وباتجاه أحد الأحواش التي تقع على مسافة من موقع المنشآت، لغرض ضخ النفط الخام وتصفيته بطريقة غير قانونية.

وفي خبر ثانٍ لمكتب البحسني الإعلامي تحدّث عن وجود «مصفاة بدائية» لتكرير النفط الخام في الحوش القريب من محطة الريان الكهربائية، وأن صهريجاً خرج من الحوش يكشف وجود تواطؤ لتهريب مادة الديزل بعد عملية تكريره.

ومؤخراً بدا البحسني مكلفاً باستخدام رصيده في الأوساط الحضرمية لتهدئة الحراكات والأوضاع الاحتجاجية. وبالفعل، حصل البحسني على تأييد «حلف قبائل حضرموت» الذي يقود الحراك وطالب بالإدارة الذاتية في يناير. ووصف الحلف أن الكشف عن وجود مصافٍ غير قانونية وبها العديد من الخزانات الكبيرة في ساحل حضرموت وكذلك وجود أنبوب من منشآت ميناء الضبة إلى أحد الأحواش المجاورة يعبّر عن «عملية كبرى لنهب وسرقة ثروات البلاد».

شركة «بترومسيلة» نفت مسؤوليتها وقالت إن لا صلة لها بأية أعمال إنشائية أياً كانت تتم خارج حدود وأسوار ميناء الضبة ومنشآته، وذكرت أن الأنبوب يعود إلى مشروع تشرف عليه وزارة النفط وهي مسؤولة عنه وليس مرتبطاً بمنشآت ميناء الضبة. أضافت: «أنابيب ذلك المشروع تبعد أكثر من 600 متر من الخزانات ولم تتعدّ أسوار منشآت ميناء الضبة ولم تدخل حدود حرم الميناء ولم تقم الشركة بربطه منذ إنشائه إلى يومنا هذا».

كما أوردت بترومسيلة في بيان حصل بقش على نسخة منه، أنّ جميع كميات النفط الخام التي تصرف من الميناء بالقواطر لصالح كهرباء عدن ومحطة كهرباء الريان تتم وفق توجيهات رسمية حكومية وتصرف حسب آلية متفق عليها ويتم التحاسب والمطابقة عليها مع الجهات المختصة بوزارة النفط.

وزارة النفط بحكومة عدن قالت إن العمل متوقف لأكثر من عامين بخط الأنبوب الممتد من موقع المصفاة «الجديدة المقرر إقامتها بقرار حكومي»، مضيفة أن «شركة» مستثمرة لبناء المصفاة الجديدة في محافظة حضرموت هدفت من إنشاء الأنبوب لتزويد المصفاة بحاجتها من النفط الخام، وتم التوقف ولم يُستكمل العمل فيه منذ عامين ولم يتم ربط هذا الخط بمنشأة الضبة حتى يتم الانتهاء من الدراسات الفنية للمصفاة وإصدار الموافقات النهائية من قبل الحكومة.

وبدوره نفى محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي الأمر برمّته، وقال إن لا صحة لوجود أنبوب نفطي يربط منشآت شركة بترومسيلة في ميناء الضبة بوحدة التكرير في محطة الريان، وإن «الأنبوب الذي تم الترويج له هو مشروع حكومي سابق، حيث كانت الحكومة تعتزم ربطه بمصفاة كان من المزمع إنشاؤها بالقرب من ميناء الضبة، إلا أن المشروع تعثّر ولم يتم ربطه بمنشآت شركة بترومسيلة».

كما ذكر المحافظ أنه تم إجراء وحدة تكرير النفط الخام في محطة الريان بشكل رسمي وبالتنسيق مع وزارة النفط وشركة بترومسيلة لتزويد الوحدة بالخام اللازم للتكرير. ونفى المحافظ وجود أي مصفاة أخرى في المحافظة، وأعلن «براءته من أي مصافٍ إن وجدت».

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

أباريق الشاي.. المصافي الرديئة تغزو حضرموت

المعلومات التي حصل عليها بقش تفيد بأن هناك الكثير من المصافي السرية الصغيرة والرديئة في المحافظة، منها ما تم تفكيكه قبل اكتشافه، في حين لا تزال أخرى بداخل أحواش ومزارع بحضرموت. ولعل هذه المصافي الصغيرة تشبه إلى حد كبير مصافي النفط الصغيرة في «الصين» التي يطلق عليها اسم «أباريق الشاي»، والتي تتعامل مع كميات نفط مهربة، مثل صادرات النفط الإيراني، بسبب توقف المصافي الصينية المملوكة للدولة الصينية عن التعامل رسمياً مع الإمدادات الإيرانية.

فمع الكشف عن الأنبوب النفطي المتهالك، تم التأكيد على وجود مصافٍ غير قانونية للنفط الخام من قبل «عصابات نافذة تابعة للتحالف» في المحافظة وفق ما كشفه الصحفي صبري بن مخاشن في أواخر يناير.

حسب المعلومات، تم مد الأنبوب لنقل النفط الخام من ميناء الضبة النفطي بعد منع قوات صنعاء تصدير النفط الخام في أكتوبر 2022، وجرى مدُّه إلى أحد الأحواش القريبة المجاورة، بغرض ضخ النفط الخام وتصفيته بطريقة غير قانونية. وبدأ ذلك يتكشف عقب منع «حلف قبائل حضرموت» خروج النفط الخام من المحافظة خلال العام الماضي، مع الحد من حركة ناقلات الوقود باتجاه محطة بترومسيلة لتوليد الكهرباء في عدن.

وطالبت هيئة مكافحة الفساد الحكومة بإيقاف «مصفاة تكرير النفط في منطقة الريان» التي تعمل بشكل عشوائي لا يتوافق مع أبسط المعايير الفنية والهندسية والصناعية المعتمدة في قطاع النفط والغاز، مع غياب معايير السلامة وتشكيل مخاطر على البيئة والاقتصاد وإهدار الثروات وموارد المحافظة. وهي نفسها المصفاة التي قال محافظ حضرموت إنها أُنشئت بشكل رسمي بالتنسيق مع وزارة النفط وشركة بترومسيلة لتزويد الوحدة بالنفط الخام اللازم للتكرير.

وحول ذكر وزارة النفط بأن الأنبوب يعود إلى مشروع مصفاة تم إقرارها والتوقف فيها منذ عامين، ردَّ الخبير النفطي الدكتور «عبدالغني جغمان»، في حديث لـ«بقش»، بأن الوزارة «تكذب»، وقال: «إذا كان هذا الأنبوب المتهالك والمقطوع من الجانبين عائداً إلى شركة بالفعل فهي فضيحة، فبالأساس ما هي الشركة؟ ما هي الجهة المنفذة للمشروع، ومتى رسا العقد».

رأى جغمان أن الاكتشاف المفاجئ للأنبوب النفطي يثير تساؤلات منطقية، خصوصاً أنه لا يمكن تركيب أنبوب بهذا الحجم فجأة ودون إجراءات واضحة، فالأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية النفطية تتطلب تصاريح رسمية، ومعدات متخصصة، ووقتاً كافياً للتنفيذ.

وتساءل: لماذا بدأ إنشاء خط أنابيب قبل الانتهاء من الدراسات والموافقات؟ الوزارة تقول إن العمل متوقف منذ أكثر من عامين على خط الأنبوب الممتد من موقع المصفاة (المقرر إقامتها بقرار حكومي)، وفي نفس البيان تؤكد أن الخط لم يتم ربطه بمنشآت الضبة لأنه لم تصدر بعد الموافقات النهائية للمصفاة، وهذا يُظهر التناقض الصارخ.

وتابع: «كيف بدأ إنشاء خط أنابيب لمشروع لم يحصل على الموافقات النهائية؟ وكيف يتم توريد وتركيب أنابيب لمصفاة لم تكتمل دراساتها الفنية؟». متهماً الوزارة بالتلاعب بالمعلومات لإرباك الرأي العام، حيث «ادعت أن المشروع حاصل على الموافقة الحكومية، لكن دون أن يتم استكمال الدراسات الفنية ودون أن تصدر الموافقات النهائية بعد، ما يعني محاولة الوزارة التلاعب بالرأي العام، حيث يتم تقديم معلومات متناقضة في نفس البيان لخلق تشويش إعلامي حول المشروع».

ويؤكد أنه لا يمكن منطقياً إنشاء خط أنابيب لمصفاة لم تكتمل دراساتها الفنية ولم تحصل على الموافقات النهائية، كما أن «عدم الإعلان عن مناقصة وتجاهل الاتفاقيات السابقة يشير إلى وجود شبهات فساد وتلاعب بالملف النفطي».

ولا تتوقف القضية عند الأنبوب وحده، وفقاً للخبير النفطي، فتصاريح نقل النفط الخام من ميناء الضبة إلى مصافٍ غير رسمية تديرها جهات نافذة وتجار في السوق السوداء، تَصدُر مباشرةً من إدارة شركة بترومسيلة، وبتنسيق وحماية من رأس هرم السلطة في حضرموت، وهو ما يكشف عن شبكة مصالح واسعة تستغل النفط لتحقيق مكاسب شخصية وتمويل صراعات سياسية، في حين يعاني المواطن من أزمات اقتصادية خانقة وارتفاع في الأسعار وانعدام الخدمات الأساسية.

انتقالي شبوة: صفقات نفطية مشبوهة

محافظة «شبوة» أيضاً شهدت عدداً من النزاعات، بما فيها تلك الناجمة عن قرارات وصفقات تجارية وُصفت بأنها «غير واضحة المعالم»، وسط عدم تجاوب الحكومة مع مطالب أبناء المحافظة ومحاولة تهميش كوادرهم وإقصائهم من أي مفاوضات حكومية خارجية بخصوص قطاعات النفط.

«المجلس الانتقالي» في شبوة قال في بيان نشره في يناير، إن وزارة النفط والمعادن بحكومة عدن تقوم بأعمال تكرس سياسات الهيمنة والنفوذ على خيرات ومقدرات المحافظة، وآخرها محاولات تمرير اتفاقيات مشبوهة وغير قانونية، إضافة إلى اختيار وفد تفاوضي حكومي مع شركة OMV النمساوية يضم شخصيات جميعها من خارج المحافظة، مما يُعد استهدافاً واضحاً لممتلكات شبوة وتهميشاً لإرادة أبنائها، وفق البيان.

استنكر المجلس الانتقالي رفض وزارة النفط قرار تعيين عبدالله علي الدمبي مديراً عاماً للشركة اليمنية للاستثمارات النفطية، إلى جانب عرقلة إنشاء «مصفاة شبوة كمشروع استراتيجي يمثل حقاً مشروعاً لأبناء المحافظة»، واصفاً ذلك بأنه استهداف مباشر لمصالح أبناء شبوة وحقوقهم المشروعة.

المجلس حذّر من استمرار سياسة استهداف المحافظة ومصالحها، واعتبر هذه الممارسات تضر بالسلم الاجتماعي وستدفع أبناء شبوة إلى الدفاع عن حقوقهم المشروعة بكافة الوسائل والطرق الممكنة. وطالب بإجراء «تحقيق شامل وتفصيلي في ملف قطاع (5) بشبوة وما جرى فيه من عمليات فساد ونهب منذ عقود حتى اليوم، لضمان حماية حقوق المحافظة وأبنائها من العبث والاستهداف المستمر».

ودعا انتقالي شبوة القوى السياسية والمجتمعية وأبناء المحافظة إلى «التكاتف والوقوف صفاً واحداً في مواجهة هذه السياسات التي تستهدف حاضر ومستقبل المحافظة، والعمل بروح الفريق الواحد لحماية حقوق شبوة والدفاع عن مصالحها ومقدراتها في وجه كل محاولات التهميش والإقصاء».

من جانبه وصف «مجلس شبوة الوطني العام» الوضع بأنه يتمثل في «إشكالات في القطاعات النفطية في شبوة» وظهور «قرارات وصفقات تجارية غير واضحة معالمها» للعلن. وطالب المجلسَ الرئاسي بإيقاف جميع الصفقات التجارية والتي تسير بطرق غير قانونية نحو بيع بعض قطاعات الامتياز في محافظة شبوة، وإشراك المختصين من أبناء المحافظة والعاملين في القطاع النفطي كممثلين عن المجتمع، ووقف سياسة الإقصاء والتهميش التي تطال أبناء المحافظة في القطاع النفطي وغيره من القطاعات والمؤسسات، ومنع أي تعيينات لقطاعات الامتياز في المحافظة من خارجها.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

انهيار تاريخي للريال في عدن وتشجيع دولي على مزادات غير مجدية

في يناير واصلت العملة المحلية بمناطق حكومة عدن انهيارها استكمالاً لرحلة التهاوي منذ العام الماضي، حيث انخفضت قيمتها بنسبة 26٪ في ديسمبر على أساس سنوي وفق تحليلات بقش، ثم ازداد التدحرج نحو مستويات مقلقة عند 2200 ريال للدولار الواحد بنهاية يناير لأول مرة في اليمن، وهو ما يؤثر بنحو مقلق على الكثير من الأسر ذات الدخل المنخفض التي تكافح لتحمل تكاليف الغذاء والخدمات والمعيشة المرتفعة.

التقارير تعيد ضعف قيمة الريال المستمر في عدن إلى استنفاد احتياطيات النقد الأجنبي وانخفاض عائدات النفط. في نفس الوقت خففت اللوائح الصارمة لسعر الصرف في صنعاء بعض الضغوط على الريال رغم النقص الحاد المستمر في الدولار الأمريكي.

دعوات لإضراب مصرفي شامل

في يناير دقت «نقابة الصرافين الجنوبيين» ناقوس الخطر، وأكدت أن الوضع الاقتصادي المقلق يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، حيث شهد الريال اليمني انهياراً غير مسبوق أمام العملات الأجنبية، رغم الإعلان عن دفعة من الوديعة السعودية. ووصفت الانهيار بأنه لم يعد مجرد مؤشر اقتصادي سلبي، بل تحول إلى أزمة حقيقية تنعكس آثارها بشكل مباشر على حياة المواطنين، وتُثقل كاهلهم بتكاليف معيشية تفوق قدراتهم، وتؤدي إلى شلل تدريجي في قدرتهم على تأمين متطلبات الحياة الأساسية.

انهيار العملة أدى إلى موجة ارتفاع جنونية في أسعار السلع والخدمات الأساسية، مما جعل المواطن البسيط يقف عاجزاً أمام احتياجاته اليومية، وفق النقابة، مؤكدة على أن الدعوات إلى الصبر لم تعد كافية، إذ إن الوضع الراهن يتطلب تحركاً فورياً وخطوات عملية من جانب المجلس الرئاسي.

واعتبرت النقابة أن المعالجة الجادة تبدأ من إعادة النظر في السياسات النقدية والمالية، وتعزيز الشفافية في إدارة الودائع والمساعدات، وضبط السوق من خلال رقابة فعالة تمنع التلاعب والمضاربة، والعمل على إعادة بناء الثقة بمؤسسات الدولة، وتقديم خطة اقتصادية واضحة المعالم تتضمن حلولاً قابلة للتنفيذ.

ووسط ما وصفته بـ«الواقع المؤلم»، دعت نقابة الصرافين الجنوبيين كافة البنوك وشركات الصرافة والتجار إلى تنفيذ إضراب شامل كخطوة احتجاجية تعبر عن رفض استمرار الوضع الحالي، بهدف إيصال رسالة واضحة للجهات المعنية بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات ملموسة تنقذ الاقتصاد الوطني من الانهيار، وتعيد للريال اليمني استقراره، وللمواطنين كرامتهم المعيشية. وطالبت النقابة الجهات المعنية بالتعاطي الجاد مع بيانها واتخاذ ما يلزم من إجراءات «قبل أن يصل الوضع إلى نقطة اللاعودة».

ويستلزم الوضع اتخاذ جراءات فورية لضبط سوق الصرف ومنع المضاربة العشوائية التي تساهم في انهيار العملة، وتشكيل لجنة رقابية مستقلة لمتابعة تنفيذ السياسات النقدية، والتأكد من أن أي تدخلات مالية تصب في مصلحة المواطن، وتقديم تقارير دورية وشفافة حول كيفية إدارة الودائع والمساعدات الدولية، لضمان استعادة ثقة الشارع اليمني. طالبت النقابة أيضاً بإطلاق برامج دعم للأسر المتضررة من خلال تقديم مساعدات مالية أو تموينية عاجلة تساهم في تخفيف العبء المعيشي، وتعزيز التعاون بين السلطات النقدية والتجار والبنوك لضبط حركة السوق ومنع الارتفاعات غير المبررة في الأسعار.

وحذرت من أن استمرار التدهور دون تدخل جاد سيقود إلى عواقب وخيمة، قد تشمل تفاقم الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة معدلات الفقر بشكل مقلق، وتهديد الاستقرار العام، وأن أي تأخير في اتخاذ خطوات إصلاحية شاملة سيجعل الوضع أكثر تعقيداً، وسيصعب معه إيجاد حلول فعالة على المدى القصير أو الطويل.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

انهيار تاريخي للريال في عدن وتشجيع دولي على مزادات غير مجدية

عودة مزادات الدولار

وصف «صندوق النقد الدولي» مزادات بيع العملة الأجنبية بأنها ستساعد على تحسين الكفاءة وتعزيز استقرار سعر الصرف، وشجّع الصندوق على استمرارها عبر منصة «ريفينيتف» الإلكترونية الأمريكية وسط استمرار انهيار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

وفي حين يُعتبر صندوق النقد الدولي من أكبر داعمي عقد المزادات الإلكترونية من جانب بنك عدن المركزي، تحت عنوان ضبط سعر الصرف المحلي وإعادة الدورة النقدية إلى الجهاز المصرفي، لم تؤدّ المزادات إلى كبح فعلي للانهيار منذ بدء عقدها في نوفمبر 2021 وفقاً لمتابعات بقش.

وعاد بنك عدن المركزي إلى عقد المزادات بدءاً من يوم الإثنين 20 يناير (المزاد رقم 1-2025 لبيع 50 مليون دولار)، وذلك بعد انقطاع عن عقد المزادات منذ شهر أكتوبر الماضي، بالتزامن مع ضعف إقبال البنوك على المزادات. وتلت ذلك المزاد مزادات أخرى لبيع 30 مليون دولار فقط وسط ضعف الإقبال.

وإلى جانب صندوق النقد الدولي، ثمة أصوات دولية تنادي باستمرار المزادات مثل «الأمم المتحدة» التي تقول إن وقف المزادات سيؤدي إلى استنزاف الاحتياطي الأجنبي، إلا أن أصواتاً محلية في مناطق الحكومة تؤكد عدم جدوى المزادات، مثل «نقابة الصرافين الجنوبيين» التي تؤكد أن آلية مزادات بيع العملة الأجنبية تحتاج إلى تعديل، بما في ذلك إلزام المستفيدين من المزاد بالتوريد عبر ميناء عدن والتوريد النقدي والفوري في المركزي.

فالمزادات لم تتمكن من كبح جماح تدهور العملة المحلية حسب النقابة، متهمةً بنوكاً في صنعاء بالتحكم في المزادات وسحبها ما أدى إلى تحويل العملة الصعبة إلى الخارج عبر نظام الدفع الدولي «سويفت» وتوريد البضائع عبر ميناء الحديدة.

واقتصرت عمليات التوريد على قيام البنوك بتوريد جزء بسيط من عائدات المزادات نقداً إلى خزانة مركزي عدن، في حين أن 51٪ من قيمة المزاد يتم توريدها في فروع البنك المركزي بمحافظتي «مأرب» و«تعز»، وهي في الأساس لا تقوم بإثبات إيراداتها الحكومية في عدن خصوصاً محافظة مأرب.

مركزي صنعاء: بدء تسديد ديون صغار المودعين

أعلن «بنك صنعاء المركزي» في أوائل يناير عن بدء تنفيذ آلية تسديد الدين العام المحلي لصغار المودعين «الأفراد» في البنوك، عبر البنوك التجارية.

وعن آلية تسديد الدين العام المحلي لصغار المودعين، فالمستفيدون هم صغار المودعين الذين لا تتجاوز ودائعهم أو استثماراتهم ما يعادل مبلغ 20 مليون ريال وفق توضيح مركزي صنعاء، قائلاً إن الصرف سيتم بالعملة المحلية لمن يتقدم من صغار المودعين الأفراد فقط بما لا يتجاوز مبلغ 100 ألف ريال يمني شهرياً للمودع الواحد، وإن الصرف يتم للمودعين في جميع البنوك التجارية والواقعة تحت إدارة بنك صنعاء المركزي.

ووفق وزارة المالية بحكومة صنعاء، جرى تسديد ديون 467 ألف من صغار المودعين في الشهر الأول من تنفيذ الآلية الاستثنائية، وسيستمر تسديد المتبقين على دفعات شهرياً.

عقوبات أمريكية على «بنك اليمن والكويت»

في يناير فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على «بنك اليمن والكويت»، أحد أكبر البنوك التجارية في اليمن (تأسس عام 1977)، بتهمة مساعدة «الحوثيين» في إنشاء وتمويل شركات واجهة يتم استخدامها لتسهيل مبيعات النفط الإيراني، بالتنسيق مع شركة «سويد وأولاده للصرافة».

أدت العقوبات إلى تجميد أي أصول للبنك في الولايات المتحدة، وحظر التعامل معه من جانب الأمريكيين والكيانات الأمريكية بشكل عام. وقالت الوزارة إن الحوثيين يعتمدون على عدد قليل من المؤسسات المالية الرئيسية مثل «بنك اليمن والكويت» للوصول إلى النظام المالي الدولي وتمويل هجماتهم المزعزعة للاستقرار في المنطقة، وأضافت أن أمريكا ملتزمة بتعطيل هذه القنوات والعمل مع حكومة عدن لضمان بقاء القطاع المصرفي في البلاد معزولاً عن نفوذ الحوثيين.

البنك ردَّ على القرار الأمريكي بقوله إن توقيت ودوافع القرار له خلفية سياسية متعلقة بالتصعيد بين الولايات المتحدة وحكومة صنعاء وليس ناتجاً عن مخالفة البنك للقواعد والأعراف المصرفية الدولية. وقال البنك إن القرار لا يؤثر بشكل مباشر على المركز المالي للبنك، ويؤثر فقط في العمليات ذات الطبيعة الدولية، وأشار إلى استمراره في تقديم خدماته المحلية عبر كافة فروعه ومكاتبه وقنواته الإلكترونية، مع سعيه لإلغاء القرار.

وجرت تكهنات بأن العقوبات الأمريكية على بنك اليمن والكويت قد تمثّل مقدمة لاستهداف أمريكي ممنهج يطال القطاع المصرفي اليمني بأكمله، وقد يمس سائر البنوك بالتدريج، بعد فشل فرض قرار نقل مراكز البنوك من صنعاء إلى عدن العام الماضي، بموجب اتفاق اقتصادي بين حكومة صنعاء والسعودية في يوليو 2024.

لاحقاً، في الشهر ذاته، أفاد «بقش» مصدر مسؤول في بنك اليمن والكويت بإيقاف الخدمات الدولية لبطائق «ماستركارد» بشكل كامل، ما يعني عدم القدرة على الشراء والتعامل المالي الخارجي عبر البطائق، على خلفية فرض العقوبات الأمريكية على البنك وعزله عن نظام الدفع الدولي «سويفت».

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر يناير 2025

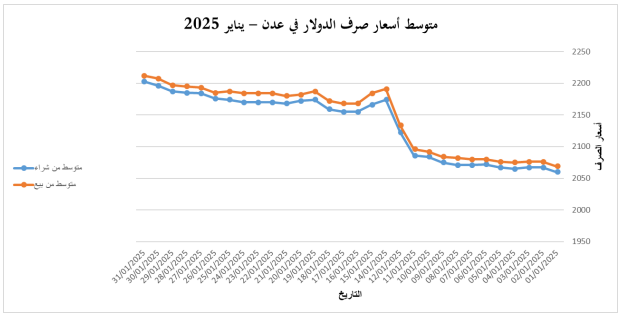

متوسط البيع 2147.5 ريال | متوسط الشراء 2136.4 ريال

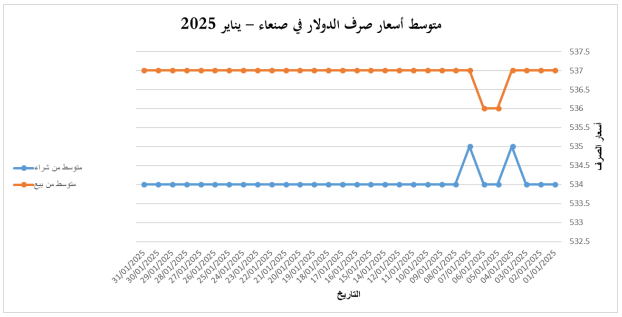

متوسط البيع 536.9 ريال | متوسط الشراء 534.1 ريال

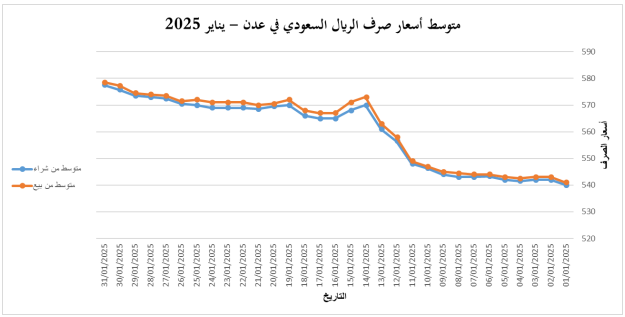

متوسط البيع 561.7 ريال | متوسط الشراء 560.2 ريال

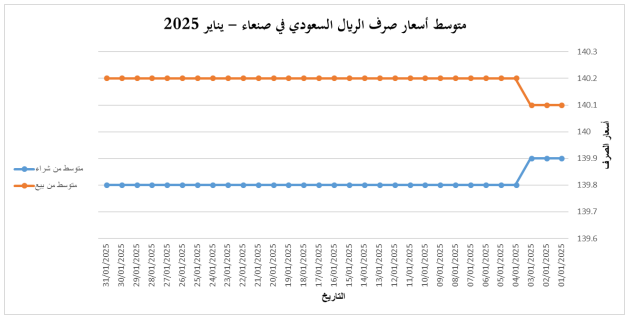

متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.8 ريال

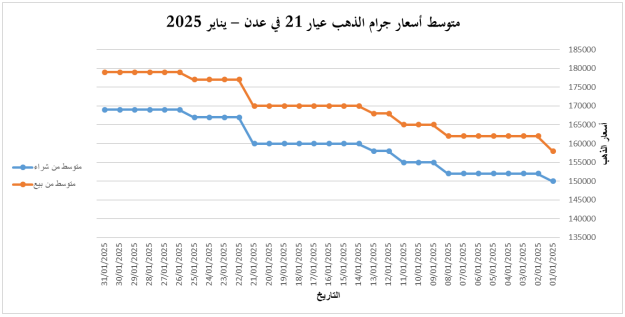

متوسط البيع 169,850 ريال | متوسط الشراء 159,900 ريال

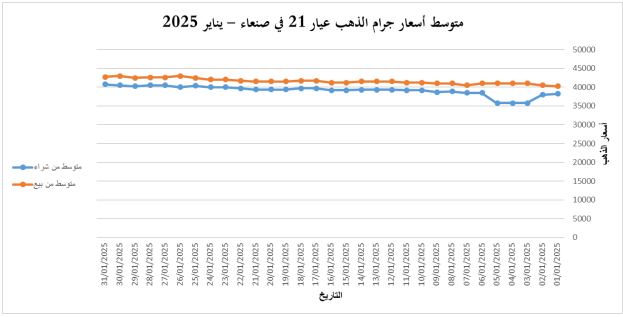

متوسط البيع 41,590 ريال | متوسط الشراء 39,135 ريال

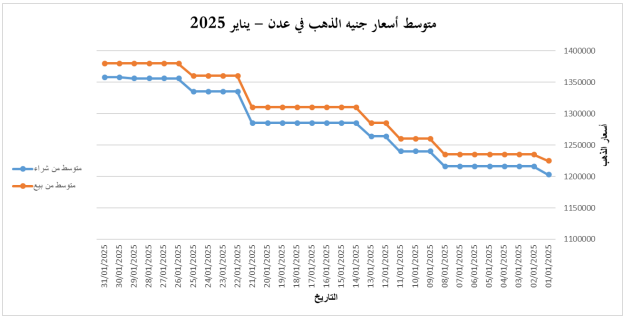

متوسط البيع 1,303,870 ريال | متوسط الشراء 1,281,390 ريال

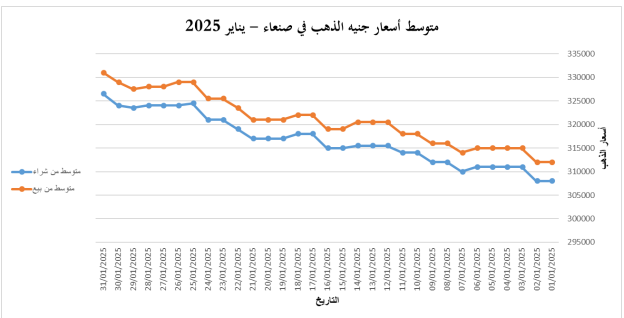

متوسط البيع 320,900 ريال | متوسط الشراء 316,700 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

أموال مهدرة منذ 2015 | علامات استفهام حول «المليارات الخارجية لليمن»

لأيام فقط.. «الأمم المتحدة» تجمّد أنشطتها في «صنعاء»

في 24 يناير، أعلنت الأمم المتحدة عن إيقاف أعمالها وتحركاتها الرسمية في «المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع في صنعاء»، على خلفية احتجاز سبعة موظفين إضافيين من الأمم المتحدة في مناطق سيطرتها في 23 يناير. واعتبرت المنظمة أنه لا ينبغي استهداف موظفي الأمم المتحدة وشركائها أو احتجازهم أثناء قيامهم بواجباتهم التابعة للأمم المتحدة.

وقال مصدر في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» لـ«بقش» إن الأمم المتحدة أوقفت العاملين عن العمل وألزمتهم بالبقاء في المنازل، وأكد أن ذلك أدى إلى تعليق مستحقاتهم.

وأشار المصدر الذي رفض توضيح هويته، إلى أن المنظمات بالأساس تعاني من شحة التمويل وأن لا وجود لأي مؤشرات أو بوادر لعقد مؤتمر للمانحين خلال هذا العام، استمراراً لوقف المساعدات الخارجية من جانب المانحين منذ العام الماضي.

وأضاف بأن المنظمات بقيت في حالة استعداد خلال الآونة الأخيرة لإغلاق المكاتب وإنهاء الأنشطة بسبب شحة التمويل، إضافة إلى استمرار احتجاز الموظفين لدى حكومة صنعاء، مشدداً على أن تعليق المنظمة عملياتها يعرقل خطط استهداف أكثر من 10 ملايين شخص في 2025، في حين يحتاج أكثر من 19 مليون شخص إلى المساعدات والحماية المستمرة، وهو ما يزيد بمقدار 1.3 مليون شخص عن العام الماضي 2024.

ثم بنهاية شهر يناير استأنفت الأمم المتحدة عملها من مكاتبها في صنعاء، دون توضيحات معلنة. وأكد المصدر نفسه أنه مع استئناف الأعمال ثمة منظمات عمدت إلى التخلي عن موظفين لديها وإلزامهم بتسليم العُهد الشخصية التي لديهم وإنهاء أعمالهم بالكامل، مثل منظمة الصحة العالمية.

التقديرات الأممية تشير إلى أن المستفيدين من المساعدات يصلون إلى قرابة 10 ملايين شخص في مناطق حكومة صنعاء حسب اطلاع بقش، وعلى الأرجح يبلغ عدد الموظفين الدوليين والمحليين العاملين في نطاق برامجها أكثر من 300 موظف دولي ومحلي بمناطق صنعاء.

هذا وتُعتبر العمليات الأممية أحد مصادر الدعم الغذائي والطبي في اليمن، في الوقت الذي يعتمد نحو 80٪ من السكان في البلاد على المساعدات. ومن جانب آخر تكرر حكومة عدن منذ سنوات دعوة الأمم المتحدة إلى نقل مقراتها وعملياتها المركزية من صنعاء إلى عدن، لضمان ما وصفتها بالبيئة المناسبة لعملها، لكن دون الحصول على رد إيجابي من جانب المنظمة.

ومنذ السنوات الأولى للحرب، ضغطت الحكومة اليمنية، منذ حكومة أحمد عبيد بن دغر، على الأمم المتحدة لنقل مقرات وكالاتها الرئيسية في صنعاء إلى عدن باعتبارها حكومة معترف بها دولياً. ووفق متابعات بقش، تريد الحكومة تنفيذ الحركة المالية الخاصة بالمنظمات عبر بنك عدن المركزي حصراً، ورغم أن الضغط الحكومي الشديد مستمر منذ سنوات إلا أن المنظمة تجاهلت تنفيذه.

توطين الصناعات في صنعاء

في أوائل يناير الماضي، قالت وزارة الاقتصاد والصناعة والاستثمار بحكومة صنعاء إنها عازمة على توطين صناعة عدد من السلع وإحلالها بدلاً من السلع المستوردة، في إطار حماية المنتج المحلي من الإغراق أمام المنتجات المستوردة. وبعد أيام، قامت بحظر استيراد مادة الدقيق وخام الكلنكر الخاص بصناعة الإسمنت إلى موانئ الحديدة والصليف والمنافذ والمراكز الجمركية البرية، وفق إجراءات بدأت منذ العام الماضي 2024.

وبناء على ذلك تم إبلاغ الشركات الملاحية بعدم شحن مادة الدقيق وعدم دخول أي بواخر أو سفن محملة بالمادة المستوردة بشكل نهائي في جميع موانئ الحديدة، وتم إشعار تجار ومستوردي مادة الدقيق بذلك. وذكرت الوزارة أن سبب هذا الإجراء يعود إلى أن مادة الدقيق أصبحت منتجاً محلياً بنسبة 100٪، ويتم إنتاجها بكفاءة وجودة عالية وأسعار منافسة عبر خمس شركات للمطاحن المحلية، كما يتم إنتاج مادة الكلنكر عبر مصانع الإسمنت المحلية بنسبة 100٪.

واعتبرت حكومة صنعاء أن توطين الصناعات المحلية يخفض فاتورة الاستيراد، ويحد من إغراق الأسواق بالمنتجات الأجنبية المنافسة، ويحمي المنتجات المحلية. كما قالت إن البرنامج مستمر لعدد من السلع والمواد الغذائية لتوطين الصناعات و«لكل منتج يمكن إنتاجه محلياً».

ووفق الوزارة، فإن ملف توطين الصناعة يأتي على رأس أولويات حكومة صنعاء الجديدة التي تشكلت في أغسطس 2024، وذلك لتطوير القطاع الصناعي حسب إجراءات قانونية ضمن بنود قانون الاستثمار الجديد.

من جهتها تحدثت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو» عن حظر مادة الدقيق، وخام كلنكر الإسمنت، وقالت إن هذا قد يفيد العمالة والاقتصاد في المدى البعيد، إلا أن هناك مخاوف من الحظر المفاجئ دون فترة انتقالية كافية، ومن انخفاض قدرة الطحن المحلية واحتكار الطحن.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

علاقات استراتيجية أم ابتزاز أمريكي؟

بعد يوم فقط من عودة «دونالد ترامب» رئيساً إلى البيت الأبيض في 20 يناير 2025، صرَّح الرئيس الأمريكي بأنَّ من الممكن أن يختار «السعودية» هذه المرة أيضاً كأول وجهة خارجية في زياراته بعد توليه المنصب مجدداً، ولكن شريطة أن تدفع السعودية 500 مليار دولار للولايات المتحدة وتعقد صفقة جديدة بهذا المبلغ لشراء المنتجات والأسلحة الأمريكية.

كان تصريح «ترامب» بمثابة التنويه إلى أنه عاد إلى الرئاسة مجدداً وأنه سيعيد ترتيب أوراق سياسية واقتصادية يرى أن إدارة الرئيس السابق «جو بايدن» بعثرتها وهدمت ما بناه ترامب خلال ولايته الأولى (2017-2021). وبدا ترامب هذه المرة كمن يوصل رسالة -قديمة- إلى الحكومة السعودية مفادها أن مصالح المملكة تتمثل في تقوية العلاقات مع واشنطن وترامب شخصياً، بعد أن شهدت هذه العلاقات فتوراً نسبياً خلال تولي بايدن، واندماجاً سعودياً أكبر في إطار تحالف «أوبك+» النفطي الذي يضم «روسيا»، إضافةً إلى تخطيط المملكة للانضمام إلى مجموعة «بريكس» التي تضم «الصين» و«روسيا» وعدداً من الدول آخرها «الإمارات» و«مصر» و«إثيوبيا».

ولم تنضم السعودية إلى مجموعة «بريكس» في بداية عام 2024 كما كان متوقعاً، وأعلنت أنها تدرس الأمر. ويرى قادة المجموعة أن هذا التوسع جزء من خطة لإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب معتمد على دول الجنوب العالمي يتحدى وينافس النظام الذي تهيمن عليه الدول الغربية. ويهدد «ترامب» هذه المجموعة العالمية بفرض رسوم جمركية على دولها بنسبة 100% إذا ابتعدت عن استخدام الدولار الأمريكي كوسيلة دفع دولية، أو إذا أصدرت عملة مشتركة بديلة للدولار.

وفي المطلق نظر «ترامب» طوال رئاسته الأولى إلى السعودية باعتبارها «بقرة حلوباً»، وأنها «متى جفَّ حليبها سيتم ذبحها»، فالمملكة بالنسبة له «لا تملك شيئاً سوى المال»، وكرَّر أن الولايات المتحدة أحق بهذا المال مقابل توفير الحماية للسعودية. أكد مراراً على موضوع الحماية، وقال -حينذاك- إنه لولا الحماية الأمريكية ودعم الجيش الأمريكي «لما بقي الملك السعودي على كرسيه لمدة أسبوعين».

العلاقة السابقة بين ترامب في ولايته الأولى والسعودية غلب عليها طابع «الابتزاز» كما تقول التحليلات، وأحياناً «الإهانة المقصودة» إن جاز التعبير، مع التزام الرياض بالصمت المطبق تجاه تصريحات ترامب اللاذعة والابتزازية. ومع عودة ترامب -الذي يتبنَّى مقولة «أمريكا أولاً»- نُظر إلى العلاقة المحتملة بين الجانبين الأمريكي والسعودي على أنها ستعود إلى نفس المربع السابق القائم على ابتزاز المملكة مجدداً والحصول منها على أموال طائلة مقابل «الحماية الأمريكية».

مكالمة تزيد أطماع ترامب

تقليدياً، كانت الزيارة الخارجية الأولى للرئيس الأمريكي إلى بريطانيا، لكن ترامب وجَّه بوصلته في رئاسته الأولى إلى السعودية (في مايو 2017) وأبرم صفقة تاريخية بقيمة 450 مليار دولار. وبعد انتخابه مرة أخرى، قال ترامب في 21 يناير الماضي إنه قام بتلك الزيارة لأن المملكة وافقت على شراء المنتجات الأمريكية بهذا المبلغ.

وعمّا إذا كان سيعاود زيارة السعودية كأول وجهة خارجية، اشترط ترامب لقبول ذلك أن تضخ السعودية 450 أو 500 مليار دولار مع أخذ التضخم في الاعتبار، أي بزيادة 50 مليار دولار عن «تسعيرة» الرحلة السابقة.

ولم يمر يوم على التصريح حتى اتصل ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بالرئيس الأمريكي، متعهداً له بضخ مبلغ 600 مليار دولار، أعلى مما طلب ترامب بـ100 مليار دولار، في صفقة شفهية أثارت جدلاً واسعاً. وقال بن سلمان إن بلاده ترغب في زيادة استثماراتها وتجارتها بهذا المبلغ خلال 4 سنوات، وأكد أنه مبلغ قابل للرفع في حال أتيحت فرص إضافية، معتبراً أن ترامب قادر على خلق ازدهار اقتصادي غير مسبوق تسعى المملكة للاستفادة منه بالشراكة والاستثمار.

بعدها قال ترامب -في مداخلة بالمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»- إن السعودية ستستثمر 600 مليار دولار، لكنه سيطلب رفع المبلغ وإيصاله إلى «تريليون دولار». وعاد وكرر في مؤتمر صحفي أنه مستعد لزيارة السعودية في حال تعهدت باستثمار التريليون دولار. كما قال إنه سيطلب منها خفض سعر برميل النفط للإسهام في الحد من موارد روسيا وإنهاء الحرب الأوكرانية.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

تعليق سعودي: الاستثمارات عامة وخاصة

ذهبت تحليلات إلى أن رفع ترامب مبلغ الاستثمارات إلى تريليون دولار ربما عبَّر عن أطماع ترامب الذي وجد في السعودية التجاوب القديم نفسه وأكثر. وقبل ذلك كان التعهد السعودي بـ 600 مليار دولار أثار ردود فعل واسعة ما بين استغراب وسخرية وتأييد، حيث عرضت المملكة رقماً ضخماً في الوقت الذي تسعى فيه إلى تغطية متطلباتها المالية لإنهاء مشروعات رؤية السعودية 2030، وفي مقدمتها مشروع «مدينة نيوم» الذي يواجه عقبات تمويلية، وتبلغ تكلفته مع المشاريع المرافقة له نحو 1.5 تريليون دولار، وتلجأ السعودية إلى الاقتراض لتغطية تكاليف المشروع، آخرها -في نهاية يناير الماضي- اقتراض 3 مليارات دولار بضمانات من وكالة ائتمان الصادرات الإيطالية SACE، لدعم نيوم المتعثرة لأسباب تمويلية وفنية وتنفيذية.

رغم ذلك، دافع وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل الإبراهيم، عن الصفقة الشفهية، وقال إن مبلغ 600 مليار دولار من الاستثمارات والتجارة الموسعة مع الولايات المتحدة يشمل استثمارات وكذلك مشتريات من القطاعين العام والخاص. وسُئل الإبراهيم بمنتدى «دافوس» عما إذا كانت المملكة ستزيد الرقم بالفعل إلى تريليون دولار، ليرد بأنّ «هذا الرقم يمثل الاستثمارات والمشتريات من القطاعين العام والخاص، وهو مجرد انعكاس للعلاقة القوية» في إشارة إلى إمكانية تحقيق ذلك. ولا تعليقات رسمية حول عوامل «العلاقة القوية»، أو ما يمكن تسميته التفضيل السعودي لترامب. فعلى الرغم من سجل ترامب من التصريحات الهجومية ضد السعودية، إلا أن الأخيرة تفضله أكثر من غيره من الرؤساء الأمريكيين. ويرى البعض أن طبيعة العلاقة السعودية مع ترامب تتضمن تقارباً يضمن للمملكة عدم الصدام مع الولايات المتحدة، في حين يشير آخرون إلى أن الرياض تفضل ترامب لانتصاره للمصالح والمكاسب المادية دون الالتفات إلى أي اعتبارات أخرى، في الوقت الذي رفعت فيه إدارة بايدن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ لا يمكن قراءة التقارب بين السعودية وترامب -في الولايتين- بمعزل عن طبيعة العلاقة بين الرياض وواشنطن خلال إدارة بايدن التي شهدت مستوىً من التوتير والتعثر، إلى حد أن إدارة بايدن استغنت نسبياً عن التفاهم مع منتجين نفطيين رئيسيين كالسعودية ولجأت للسحب من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط منذ العام 2022.

في المقابل تتغاضى السعودية عن أي لهجة خشنة وعبارات هجومية أو ابتزازية من قبل ترامب ودون إصدار بيانات رد رسمية أو مذكرات احتجاج على سبيل المثال، وهو ما فسَّره نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق لشؤون الشرق الأدنى، السفير «ريتشارد شمايرر»، بأنَّ السعودية تسعى إلى إقامة علاقات مع ترامب أساسها «الاقتصاد». يرى شمايرر أيضاً أنّ السعودية ستستفيد من شراء البضائع الأمريكية بهذه المئات من المليارات مقابل توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية مع الولايات المتحدة التي ترغب في ترسيخ جبهة خليجية موحدة ضد «إيران».

ووفقاً للصحفي السعودي عبدالعزيز الخميس، فإن السعوديين بشكل عام سعداء برؤية دونالد ترامب يعود ويفضلونه على بايدن، ليس لأنهم يفضلون سياساته بالضرورة، بل لأنه يقدم احتمالات التغيير، حتى لو لم يكن اتجاه هذا التغيير واضحاً.

ما بين أمريكا والصين

ولعل عودة ترامب تمثل إعادة هيكلة للعلاقات الخليجية مع الصين، بما فيها العلاقات السعودية الصينية. فقد زادت دول الخليج من تعاملاتها التجارية والاقتصادية مع الصين خلال إدارة بايدن، منها إعلان السعودية عن دراستها إمكانية بيع حصة من النفط بالعملة الصينية اليوان، وهو ما فسره البعض حينها بأنه توجه جديد للتخلي عن تسعير النفط بالدولار على الصعيد العالمي.

وقُرئ المشهد باعتباره حالة من التحول في العلاقات الأمريكية الخليجية، ومرحلة جديدة تعكس التغير في موازين القوى العالمية، وانحيازاً لمشهد نظام عالمي جديد في طور التشكيل، يتخلله التحول الخليجي تجاه الصين.

لكن وبعد عودة ترامب تجري تحليلات بأن سياسات جديدة قد تؤثر على مسار تطور العلاقات التجارية والاقتصادية لدول الخليج مع الصين، ما قد يؤدي إلى تراجع هذه العلاقات وتحويلها لصالح أمريكا، وقد يصل الأمر إلى المطالبة بتوظيف أرصدة الصناديق السيادية الخليجية في شراء السندات الأمريكية، وسط تخارج الصين منها على مدار السنوات الماضية، وتصل أرصدة هذه الصناديق إلى 4 تريليونات دولار بنهاية 2024 وفق مراجعات بقش.

وعلى سبيل الذكر، جاء إعلان ولي العهد السعودي عن رغبة بلاده بتوسيع استثماراتها وعلاقاتها التجارية مع أمريكا متزامناً مع إعلان ترامب عن مشروع أمريكي تحت اسم «ستار غيت» يخطط لاستثمار 500 مليار دولار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي في السنوات الأربع المقبلة، بقيادة شركات «أوراكل» و«أوبن إيه آي» و«سوفت بنك» التي تملك المملكة حصصاً فيها.

ووفقاً لرئيس مجموعة «سوفت بنك» ماسايوشي سون، فإن المجموعة ستستثمر 100 مليار دولار على الفور في المشروع، بهدف توسيع هذا المبلغ إلى 500 مليار دولار في السنوات القليلة المقبلة، مضيفاً أن «الاستثمار لم يكن ليحدث لولا فوز ترامب في انتخابات الرئاسة».

لكن في المقابل ثمة صعوبة بالغة في تنحية الأنظار عن الصين، فعلى سبيل المثال ذكرت وسائل إعلام مع نهاية العام 2024 أن اتفاق منطقة التجارة الحرة بين الخليج والصين وصل إلى المراحل النهائية، ما يعني أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين ستأخذ اتجاهاً أكثر إيجابية مما هو عليه، حيث إن مفاوضات الطرفين حول هذه الاتفاقية استغرقت أكثر من 20 عاماً.

كما أن قيمة التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج آخذة في التزايد بشكل كبير، فقد بلغت في العام 2023 وحده 287 مليار دولار، وتستحوذ السعودية على نحو 40% من قيمة التبادل التجاري لدول الخليج مع الصين. فضلاً عن كون السعودية تعوّل على جذب الاستثمارات الصينية إليها عبر مشروع نيوم.

هذا وزاد صندوق الاستثمارات العامة السعودي (الذي يدير أصولاً تقترب قيمتها من تريليون دولار) ملكيته في الأسهم الأمريكية إلى 26.7 مليار دولار خلال الربع الثالث من 2024، ارتفاعاً بنحو 6 مليارات دولار عن الربع الثاني من العام نفسه. كما رفعت المملكة حيازتها من سندات الخزانة الأمريكية في أكتوبر 2024 إلى أعلى مستوى في 4 سنوات، ووفق الأرقام التي طالعها بقش فإن حصة سندات الخزانة الأمريكية من إجمالي الأصول الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي السعودي، ارتفعت إلى حوالي 35%.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

توقعات قاتمة لـ 2025 كعام الاضطراب الاقتصادي

«الرسوم الجمركية الأمريكية تستهدف الحلفاء والخصوم»

من المتوقع أن يواجه الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة في عام 2025، حيث يتوقع 56٪ من كبار خبراء الاقتصاد الذين شملهم استطلاع ضعف الظروف، وفقا لأحدث توقعات كبار خبراء الاقتصاد الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين يتوقع 17٪ فقط تحسناً، وهو ما يشير إلى تزايد حالة عدم اليقين في ظروف الاقتصاد الدولي والحاجة إلى استجابات سياسية مدروسة في جميع أنحاء العالم.

وقال «أنجوس كولينز»، رئيس النمو الاقتصادي والتحول في المنتدى الاقتصادي العالمي: «إن أحدث توقعات كبار الاقتصاديين تكشف عن اقتصاد عالمي يعاني من ضغوط كبيرة، كما أن توقعات النمو هي الأضعف منذ عقود، وتسلط التطورات السياسية على الصعيدين المحلي والدولي الضوء على مدى التنازع على السياسة الاقتصادية. وفي هذه البيئة، فإن تعزيز روح التعاون يتطلب المزيد من الالتزام والإبداع أكثر من أي وقت مضى».

يتوقع ما يقرب من نصف «48٪» من كبار خبراء الاقتصاد زيادة في أحجام التجارة العالمية في عام 2025، مما يؤكد على مرونة التجارة العالمية، ومع ذلك، تتوقع الغالبية العظمى تكثيف التوترات التجارية، سواء بين القوى الكبرى أو على نطاق أوسع.

وتم تحديد «الحمائية» باعتبارها العامل الأساسي الذي سيقود التغييرات الدائمة في أنماط التجارة العالمية، مع مساهمات بارزة أخرى بما في ذلك الحروب والعقوبات ومخاوف الأمن القومي. ويتوقع حوالي 82٪ من المستجيبين إقليمية أكبر للتجارة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، إلى جانب التحول التدريجي المستمر من السلع إلى الخدمات.

ترامب يدشن الحرب التجارية العالمية بضرب الصين بالرسوم الجمركية

في نهاية يناير، أعلن الرئيس الأميركي «دونالد ترمب» أن حكومته ستفرض رسوماً جمركية على الصين وكندا والمكسيك بسبب حجب التعاون اللازم لوقف «تدفق الفنتانيل وغيره من المخدرات إلى بلادنا» حد تعبيره. وقد نجحت حكومتا كندا والمكسيك في تأمين مهلة مؤقتة على الأقل، حيث وافقت إدارة ترامب على التوقف عن فرض الرسوم الجمركية لمدة 30 يوماً مقابل تكثيف إنفاذ القوانين على الحدود.

ولكن الصين لم تكن محظوظة إلى هذا الحد، فاعتبارا من الرابع من فبراير، ستصبح كل الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة خاضعة لرسوم جمركية إضافية بنسبة 10٪ ـ بالإضافة إلى الرسوم والضرائب القائمة التي فرضتها إدارة ترامب السابقة. وقد اقترح العديد من المحللين أن الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على الصين ليست أكثر من ورقة مساومة، تهدف إلى الضغط على الصين للتوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف.

ولكن في حين يتبع ترامب نمطاً من الإعلان عن الرسوم الجمركية ثم سحبها رداً على التنازلات من جانب بلدان أخرى، فإن الرسوم الجمركية التي فرضها على الصين كانت مختلفة: فالرسوم الجمركية الإضافية التي فرضت على الواردات الصينية خلال ولايته الأولى لا تزال قائمة حتى اليوم.

وبعد وقت قصير من الإعلان عن الرسوم الجمركية، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إن «الصين تدين بشدة وتعارض هذه الخطوة وستتخذ التدابير اللازمة للدفاع عن حقوقها ومصالحها المشروعة». واتهم البيان الولايات المتحدة بـ «الانتهاك الصارخ لقواعد منظمة التجارة العالمية»، مضيفاً أن «الحروب التجارية والتعريفات الجمركية لا يوجد لها فائزون».

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الصين ترد بحرمان «واشنطن» من المعادن النادرة

قد لا يكون هناك فائزون في هذه اللعبة، لكن الصين عازمة على عدم الخسارة، فمع دخول الرسوم الجمركية الأميركية حيز التنفيذ، ردت بكين بفرض تدابير عقابية من جانبها. حيث أعلنت وزارة التجارة الصينية أن بكين ستفرض تعريفات جمركية جديدة على بعض الواردات من الولايات المتحدة، وستخضع الفحم والغاز الطبيعي المسال لتعريفات جمركية بنسبة 15٪، في حين ستخضع النفط الخام والآلات الزراعية والسيارات الكبيرة والشاحنات الصغيرة لتعريفات جمركية بنسبة 10٪. وارتبطت هذه الخطوة بوضوح في الإعلان الرسمي باستخدام إدارة «ترامب» للتعريفات الجمركية ضد الصين.

في هذا الصدد أشارت وكالة رويترز، إلى أن الصين لا تستورد الكثير من احتياجاتها من الطاقة من الولايات المتحدة، ففي عام 2024، بلغت الصادرات الأمريكية 1.7٪ فقط من إجمالي واردات الصين من النفط الخام. وساهم الغاز الطبيعي المسال الأمريكي بنسبة 5.4٪ فقط من واردات الصين في 2024، على الرغم من أن مبيعات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية إلى الصين كانت في نمو. وبشكل عام فالولايات المتحدة ليست مصدراً رئيسياً للفحم بالنسبة للصين، حيث تمثل حوالي 3٪ من الواردات الصينية.

وبالإضافة إلى فرض التعريفات الجمركية، أعلنت الصين أيضاً أنها سترفع دعوى ضد الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية، لكنها لفتة رمزية تماماً في هذه المرحلة، حيث أدى رفض الولايات المتحدة الموافقة على محكمين جدد إلى شلل آلية حل النزاعات في منظمة التجارة العالمية.

ومع ذلك، فإن هذه الخطوة تسمح للصين بالحصول على أرضية أخلاقية عالية، كما أكدت وزارة التجارة في بيانها بشأن قضية منظمة التجارة العالمية: «الصين داعم قوي ومساهم مهم في نظام التجارة المتعدد الأطراف، ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية لمعالجة التحديات التي يفرضها الأحادية والحمائية التجارية على نظام التجارة المتعدد الأطراف والحفاظ على التنمية المنظمة والمستقرة للتجارة الدولية».

وبشكل منفصل، أعلنت وزارة التجارة الصينية عن ضوابط تصدير جديدة على التنغستن و25 معدناً نادراً آخر، ولم يشر البيان الرسمي إلى التعريفات الجمركية الأمريكية أو يصف ضوابط التصدير بأنها انتقام، بل قال بدلاً من ذلك إن هذه الخطوة ضرورية «لحماية الأمن القومي والمصالح بشكل أفضل».

ومع ذلك، يُنظَر إلى الضوابط التي تفرضها الصين على الصادرات على نطاق واسع باعتبارها ذات دوافع سياسية. وتوافق الحظر الأخير مع نمط أوسع نطاقاً يتمثل في تقييد صادرات المعادن الحيوية إلى الولايات المتحدة، والاستفادة من هيمنة الصين الساحقة في سلاسل التوريد لحجب الوصول إلى المواد المستخدمة في التكنولوجيا المتقدمة.

كما أضافت الصين شركتين أمريكيتين أخريين هما PVH Corp. و Illuminag – » إلى قائمة الكيانات غير الموثوقة، ومرة أخرى لأسباب لا علاقة لها بالرسوم الجمركية التي فرضها ترامب. واتهمت الشركتين «بتبني تدابير تمييزية ضد الشركات الصينية، وإلحاق أضرار جسيمة بالحقوق والمصالح المشروعة للشركات الصينية».

إن شركة Illumina هي شركة أمريكية للتكنولوجيا الحيوية، أما شركة PVH Corp فهي الشركة الأم لعلامات الأزياء الأمريكية Tommy Calvin Klein و Hilfiger. وقد تعرضت الشركة في السابق للتدقيق في الصين بسبب مزاعم «التمييز» ضد القطن المنتج في شينجيانغ – وهو إجراء مطلوب بموجب القانون الأمريكي، والذي يلزم الشركات بالافتراض بأن السلع والمواد من شينجيانغ تم إنتاجها باستخدام العمالة القسرية ما لم يثبت العكس.

إلى الآن، لا تزال الصين تظهر استعداداً جديداً لاستخدام العقوبات على الشركات الأميركية بطريقة جوهرية ـ وليس رمزية بحتة، حيث ذكر مقال في مجلة الدبلوماسية نشر حديثاً: أن «الجهود الأخيرة التي تبذلها بكين للاستفادة من هيمنتها في الأسواق الرئيسية، مثل الطائرات بدون طيار والمعادن الحيوية، تعكس استعدادا متزايدا لتسليح سلاسل التوريد وفرض تكاليف اقتصادية على الكيانات المستهدفة». ولكن هناك حدود، حيث تسعى الصين إلى تجنب «المبالغة في استخدام أوراقها» وتعطيل اقتصادها الحساس بشكل أكبر.

إن هذه الملاحظة التحذيرية ضمنية في بيان وزارة التجارة بشأن الإضافات إلى قائمة الكيانات غير الموثوقة، وتدرك بكين جيداً الإمكانية التي قد يخلفها استخدامها المتزايد للعقوبات تأثيراً مخيفاً على الاستثمار الأجنبي. وبالتالي انتهى البيان بالإصرار على أن «الصين تعاملت دائمًا مع قضية قائمة الكيانات غير الموثوقة بحذر، ولم تستهدف سوى أقلية صغيرة جداً من الكيانات الأجنبية التي تضر بالأمن القومي للصين، وفقاً للقانون، ولا داعي للقلق بشأن الكيانات الأجنبية الصادقة والملتزمة بالقانون»، ولكن مع تصاعد حدة الحرب التجارية، ستشعر الشركات الأميركية والصينية بالقلق.

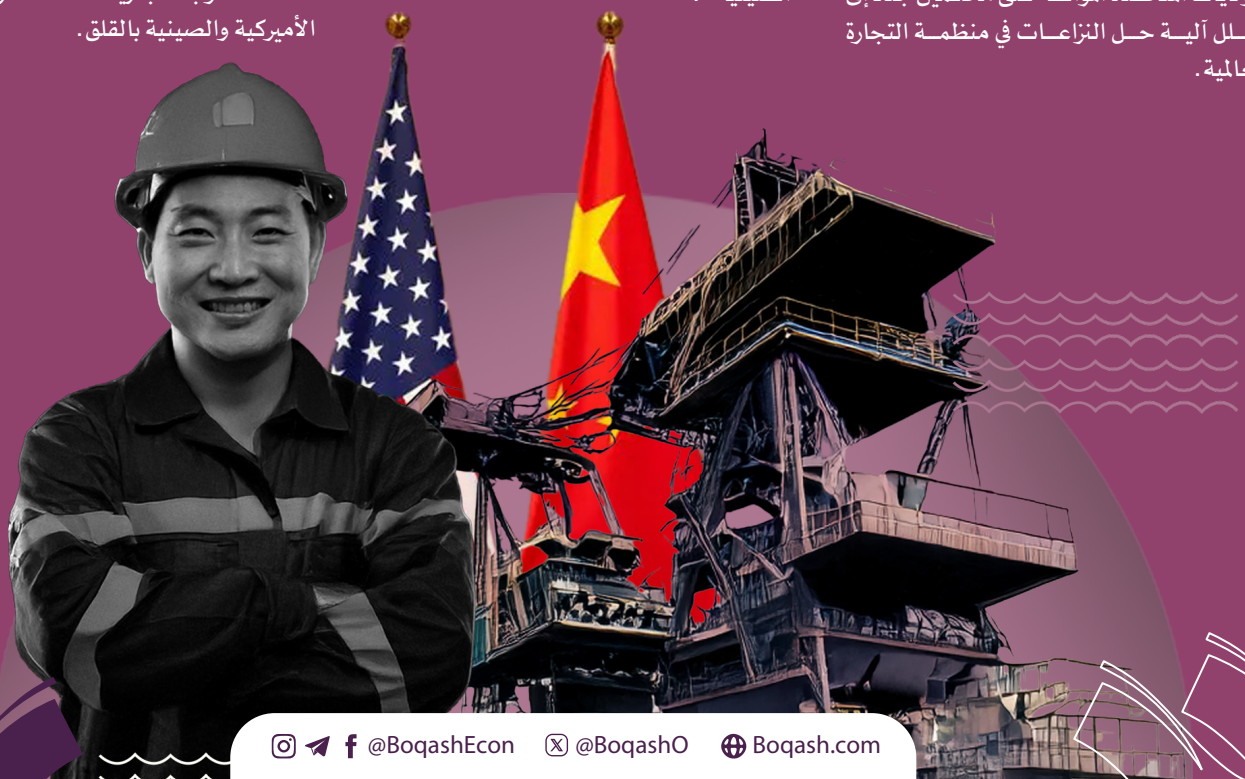

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الاقتصاد الأمريكي لن يكون حصيناً تجاه حرب ترامب التجارية

قد تتسبب التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب على جميع السلع الصينية، والتي ربطها جزئياً بدور البلاد المزعوم في توريد الفنتانيل والمخدرات غير القانونية الأخرى إلى الولايات المتحدة، في دفع المستهلكين الأمريكيين إلى دفع المزيد مقابل مجموعة واسعة من السلع. ويشمل ذلك الإلكترونيات الاستهلاكية والألعاب والملابس، وكلها من بين بعض السلع الرئيسية التي استوردتها الولايات المتحدة من الصين العام الماضي، وفقاً لبيانات التجارة الفيدرالية.

ولكن ليس السلع التي يشتريها المستهلكون فقط هي التي قد ترتفع أسعارها، فالعديد من السلع التي تستوردها الولايات المتحدة هي مواد خام، مثل المطاط والبلاستيك والمواد الكيميائية، التي تحتاجها الشركات الأمريكية من أجل تصنيع المنتجات النهائية التي تباع في المتاجر وعلى شبكة الإنترنت، وعليه فإن رفع تكاليف هذه الواردات سيكون صعبا على هذه الشركات.

وفي الوقت نفسه، قد لا ترتفع الأسعار إلى هذا الحد إذا تمكنت الشركات الأمريكية بدلاً من ذلك من استيراد المنتجات التي تلقتها من الصين من دول أخرى تواجه تعريفات جمركية أقل، وقد يؤدي فقدان العملاء إلى الإضرار بالشركات الصينية ويؤدي إلى فقدان الوظائف. وعلى نحو مماثل، فإن الشركات الأمريكية التي تصدر السلع إلى الصين والتي من المقرر أن تواجه التعريفات الجمركية الجديدة قد تعاني وتضطر إلى تسريح العمال.

وبحسب بيانات «ستاندرد آند بورز جلوبال ماركت إنتليجنس»، فإن إجمالي قيمة المنتجات التي تستوردها الصين من الولايات المتحدة والتي تشملها الرسوم الجمركية الجديدة بلغ 23.6 مليار دولار في عام 2024. وكان هذا الإجمالي ليصبح أعلى كثيراً لو اختارت الصين فرض رسوم جمركية بنسبة 10% على جميع السلع الأمريكية المصدرة إليها، والتي بلغت في العام الماضي أكثر من 130 مليار دولار.

لا يتوقع خبراء الاقتصاد في بنك «مورجان ستانلي» أن يتوقف ترامب عند فرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على السلع الصينية، نظراً لأنه تعهد خلال حملته الانتخابية بفرض رسوم تصل إلى 60%. وقالوا في مذكرة للعملاء مؤخراً: «ما زلنا نتوقع أن تفرض الولايات المتحدة المزيد من الرسوم الجمركية على الصين في وقت لاحق من هذا العام كجزء من أهداف سياستها التجارية الأوسع نطاقاً»، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى المزيد من الانتقام من الصين.

الحرب التجارية قد تتوسع وترتد على ترامب

هناك مخاوف مستمرة من أن الولايات المتحدة لن تواجه حرباً تجارية من جانب واحد مع الصين فحسب، بل حرباً ثلاثية، وقد يحدث هذا إذا قرر ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على المكسيك وكندا بعد الموعد النهائي الجديد الذي حدده في الأول من مارس المقبل، وردت الدولتان فضلاً عن الصين بفرض رسوم جمركية أعلى على السلع الأمريكية.

من الممكن أن يصبح الوضع قبيحاً بالنسبة للاقتصاد الأمريكي بسرعة كبيرة، وبافتراض أن كندا والمكسيك ستستجيبان بتطبيق تعريفات جمركية بنسبة 10% على جميع السلع الأمريكية، وأن تفرض الصين تعريفات جمركية بنسبة 5% على جميع السلع، يتوقع خبراء الاقتصاد في «سيتي بنك» أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بمعدل سنوي قدره 0.8% هذا العام، و-1.1% العام المقبل، بافتراض أن التعريفات الجمركية ستظل قائمة.

ولكن من المتوقع أن ينكمش اقتصاد الصين بنسبة أقل مقارنة باقتصاد الولايات المتحدة خلال العامين الحالي والمقبل، أما اقتصادا كندا والمكسيك فمن المتوقع أن يعانيا من ضربات أشد كثيراً مقارنة باقتصاد الولايات المتحدة، وفقا لتوقعات خبراء الاقتصاد في «سيتي جروب».

ومع ذلك، قال «ناثان شيتس»، كبير خبراء الاقتصاد العالمي في سيتي جروب، لشبكة CNN في مقابلة حديثة، إن المخاطر الناجمة عن التوترات بين الولايات المتحدة والصين وحدها «ذات عواقب وخيمة»، وأضاف: «قد تؤدي الزيادات الكبيرة في الرسوم الجمركية إلى تعطيل سلاسل التوريد والإنتاج، مع عواقب سلبية على العمالة والنمو في الولايات المتحدة، ومن الصعب حقاً وضع أرقام لهذه التأثيرات – ولكنها ستكون ملحوظة بأي مقياس».

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

عقوبات وتنازلات | هل سيتم التوصل لاتفاق على المدى القريب؟

تؤثر الرسوم الجمركية الصينية – ضريبة بنسبة 15% على أنواع معينة من الفحم والغاز الطبيعي المسال ورسوم بنسبة 10% على النفط الخام والآلات الزراعية وبعض المركبات – على سلع تبلغ قيمتها نحو 13.86 مليار دولار، استناداً إلى بيانات الجمارك الصينية لعام 2024.

وبشكل إجمالي، لا يشكل هذا سوى أقل من 9% من إجمالي واردات الصين من الولايات المتحدة، وطبقاً لبيانات الجمارك الصينية، تجاوزت قيمة صادرات الصين إلى الولايات المتحدة 524 مليار دولار العام الماضي، واستوردت منها أكثر من 163 مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، فإن الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها ترامب تعتبر خفيفة مقارنة بالرسوم الجمركية التي هدد بفرضها على الصين والتي تزيد عن 60% أثناء حملته الانتخابية، وهي تضاف إلى الرسوم الجمركية القائمة على مئات المليارات من الدولارات من الواردات الصينية.

حتى الآن، يقول مراقبو السياسة النخبوية في الصين إن الرئيس الصيني «تشي» ومسؤوليه من المرجح أن يشعروا بالارتياح إزاء لهجة إدارة ترامب والإجراءات المحدودة حتى الآن. وقال «سويشينغ تشاو»، مدير مركز التعاون الصيني الأمريكي في جامعة دنفر: «كانوا يستعدون لفرض رسوم جمركية بنسبة 60% وانفصال كامل ... لم يحدث شيء يقترب حتى من أسوأ السيناريوهات».

لكن موعداً نهائياً آخر، هو الأول من أبريل، يخيم على تلك المحادثات، وهو التاريخ الذي أمر فيه ترامب مسؤوليه بتسليم التحقيق في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بحلول ذلك التاريخ، وهو ما قد يؤدي إلى المزيد من الإجراءات. وسوف يركز المسؤولون في بكين الآن على إدارة الرسائل التي يرسلونها إلى إدارة ترامب بعناية في دبلوماسيتهم وفي التدابير التجارية، في سعيهم إلى تجنب حرب تجارية أكثر حدة.

ومن المرجح أيضًا أن يكونوا حريصين على اغتنام أي فرصة لاستخدام التفاهم الشخصي بين ترامب وتشي لإقناع الرئيس الأمريكي بعدم تعميق العقوبات على الاقتصاد الصيني – وهو ما يقول خبراء الاقتصاد والمحللون إنه سيوجه أيضاً ضربة قوية للاقتصاد الأمريكي.

ماهي الاستعدادات الصينية للسيناريو الأسوأ؟

رغم أن بكين قد تركز على كيفية تجنب حرب تجارية متفاقمة، فلا شك أن المسؤولين في البلاد كانوا يستعدون بعناية للطوارئ — ويزنون العقوبات المحتملة التي سيفرضونها والتنازلات التي سيقدمونها إذا أقدم ترامب على تصعيد الأمور أكثر من ذلك. وفي هذا السياق يقول «نيك مارو»، كبير الاقتصاديين في آسيا لدى وحدة الاستخبارات الاقتصادية: «إن إجراءات ترامب التجارية ستجبر بكين على الرد، ولكن بلمسة أكثر استهدافاً هذه المرة، بدلا من الإجراءات الانتقامية الشاملة التي رأيناها في عامي 2018 و2019 عندما اندلعت الحرب التجارية لأول مرة».

في أواخر العام الماضي، قامت الصين بتجديد لوائح الرقابة على الصادرات، مما أدى إلى شحذ قدرتها على تقييد ما يسمى بالسلع ذات الاستخدام المزدوج وكذلك المواد الخام والمعادن الحيوية، والتي ترى الولايات المتحدة أن بعضها ضروري للأمن الاقتصادي أو الوطني، وقدر المحللون أن الصين تسيطر على 60% من الإنتاج العالمي و85% من القدرة على معالجة المعادن الحيوية.

ويقول المراقبون إن بكين ستقيم الألم مقابل المكاسب المترتبة على الإعلان عن المزيد من الضوابط على مثل هذه السلع، فضلاً عن التعريفات الجمركية الإضافية، إلى جانب سبل حماية اقتصادها الذي يعاني من تباطؤ النمو والانكماش المستمر وضعف الطلب الاستهلاكي. كما يذهب المحللون إلى أن الصين أصبحت أكثر استعداداً في بعض النواحي لمواجهة الاحتكاكات التجارية مقارنة بما كانت عليه خلال ولاية ترامب الأولى، فقد عملت الشركات الصينية على تنويع وجهات التصدير، في حين شنت بكين حملة لتعزيز أو إصلاح علاقاتها مع شركاء تجاريين آخرين – وهي الفرصة التي تتسع لبكين كلما أثار ترامب احتكاكات مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها.

ولكن ربما يكون السؤال الأكثر تعقيداً هو ما الذي قد تتنازل عنه الصين أو تستطيع التنازل عنه في أي مفاوضات جوهرية مع الولايات المتحدة بشأن صفقة تجارية؟. فبكين لم تنفذ بشكل كامل المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري الذي تم التوصل إليه في نهاية إدارة ترامب الأولى، في حين تمتد المخاوف الأمريكية إلى السياسة الصناعية والنموذج الاقتصادي للصين.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

جنون ترامب يهدد أسواق النفط الدولية بعاصفة

تستعد شركات النفط والغاز حول العالم عموماً وفي الولايات المتحدة خصوصاً لاحتمال أن يدفع «ترامب» أعمالها إلى الفوضى ويرفع الأسعار من خلال فرض رسوم جمركية على عدد من الدول التي تتصدر إنتاج الخام، وتحديداً ما أعلن عنه من رفع في التعريفات الجمركية بنسبة 25% على البضائع القادمة من كندا والمكسيك.

إن الولايات المتحدة هي أكبر منتج للنفط في العالم، ولكن مصافي النفط في البلاد مصممة لتحويل مزيج من أنواع مختلفة من النفط إلى وقود مثل البنزين والديزل، ويأتي ما يقرب من 60% من النفط الخام الذي تستورده الولايات المتحدة من كندا، ونحو 7% من المكسيك، والعديد من مصافي النفط مهيأة لاستخدام هذه الواردات بعينها ولا يمكنها التحول بسهولة إلى تكرير النفط من أماكن أخرى.

ورغم حقيقة تأثير الحروب التجارية التي يشنها ترامب على سوق النفط، فإن المحللين ليسوا متأكدين من الكيفية التي قد تؤثر بها الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على سوق النفط ــ ومن سيتحمل التكاليف الإضافية، وقد لا تكون التكاليف كبيرة إذا كانت الرسوم الجمركية سارية مؤقتاً فقط، أو إذا سهلت الإدارة على المصافي الحصول على إعفاءات لمواصلة شراء الخام الكندي أو المكسيكي دون دفع تكاليف إضافية.

وقال محللون في مجموعة «غولدمان ساكس»، في مذكرة حديثة: إن «التعريفات الجمركية على النفط الكندي من شأنها أن تخاطر بزيادات لا تلقى شعبية، وإن كانت مؤقتة، في أسعار البنزين بالغرب الأوسط الأمريكي». في حين صرح رئيس مجموعة التجارة الأمريكية للوقود والبتروكيماويات، «تشيت تومسون» في بيان نقلته بلومبيرغ: «نأمل أن يتم التوصل إلى حل سريع مع جيراننا في أمريكا الشمالية بحيث يتم استبعاد النفط الخام والمنتجات المكررة والبتروكيماويات من جدول التعريفات قبل أن يصل التأثير للمستهلكين».

من جهته قال معهد البترول الأمريكي، في بيان، إنه سيواصل العمل مع إدارة ترامب على الاستبعادات الكاملة «التي تحمي قدرة المستهلكين على تحمل تكاليف الطاقة، وتوسع ميزة الطاقة في البلاد وتدعم الوظائف الأمريكي». وحسب بلومبيرغ، فإن تنفيذ التعريفات الجمركية سيكون أمراً أساسيا في تحديد التأثير على السوق؛ فإذا سُمح للمنتجين بتصدير النفط قبالة ساحل الخليج إلى مشترين غير أمريكيين من دون تعريفات جمركية، فإن الضرر التي سيلحق بأسعار النفط الكندي سيكون بسيطًا.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

أوبك لترامب: نحن من يحدد الأسعار وليس أنت

كان أحد أول أوامر ترامب من الأوامر التنفيذية هو الإعلان عن أنه سيطلب من «أوبك» زيادة إنتاجها من النفط لخفض الأسعار، وتعهد ترامب بتوفير الطاقة الرخيصة للأمريكيين، وتعهد بإنهاء حرب أوكرانيا بسرعة، وهو ما من شأنه أن يؤدي في نظره إلى خفض أسعار النفط، ولم يكن على أوبك سوى الموافقة ـ وهو ما لم تفعله، وربما يكون هذا أول اختبار واقعي لترامب هذا العام.

كان ترامب يتحدث في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس عندما قال إنه مندهش من عدم اهتمام منتجي أوبك بأسعار النفط قبل الانتخابات الأمريكية في نوفمبر، وقال: «يجب خفض أسعار النفط، وهذا من شأنه أن ينهي هذه الحرب، ويمكن أن تنهي هذه الحرب». وفي حين يبدو هذا معقولاً في ظاهره، فإنه مشكوك فيه مثل الحجة القائلة بأن العقوبات تعمل وأن الاقتصاد الروسي في حالة يرثى لها ــ كما يتضح من تحديث البنك الدولي لعام 2024 بشأن الاقتصادات الكبرى، حيث صنف روسيا بين البلدان ذات الدخل المرتفع، وعلى أساس نصيب الفرد، لأول مرة منذ عام 2015.

ولكن هناك مشاكل أكبر في فكرة ترامب بجعل أوبك تفتح الصنابير لمساعدته على الوفاء بوعد حملته الانتخابية بتوفير الطاقة الرخيصة، فبادئ ذي بدء، قد يكون ولي العهد السعودي صديقاً لترامب، ولكن لديه أولوياته الخاصة، وتمويل رؤيته 2030 هو الأول على القائمة ـ وهو يحتاج لتحقيق ذلك إلى أسعار نفط أعلى ـ وليس أقل ـ واستمرار الشراكة مع روسيا. وهناك أيضاً المشكلة المحلية: فانخفاض أسعار النفط ليس ما يريد أن يسمعه أو يراه صناع النفط في الولايات المتحدة، والواقع أن صناع النفط في الولايات المتحدة يحبون الأسعار كما هي ولا يمانعون في رؤيتها ترتفع. وبعبارة أخرى، تتعارض أهداف ترامب المتمثلة في خفض تكلفة الطاقة وزيادة إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة بشكل مباشر وحاد مع أولويات أوبك، ولن تساعد الصداقة مع ولي العهد الأمير محمد ـ لأن أوبك لا تهتم بالسياسة، بل تهتم بسوق النفط.

في تحليل حديث، أوضحت «أمينة بكر»، رئيسة أبحاث الطاقة في الشرق الأوسط وأوبك في شركة كبلر، مؤخراً الوضع بين ترامب وأوبك، حيث أشارت إلى أن أوبك لم تستجب لدعوات ترامب لزيادة الإنتاج ومن غير المرجح أن تفكر في الاستجابة بشكل إيجابي على الإطلاق لأنها «في جوهرها، تظل تركز على إدارة السوق، وليس المواقف السياسية، وهذا يشمل إبقاء روسيا بقوة داخل التحالف للحفاظ على أقصى قدر من النفوذ على العرض العالمي».

من المؤكد أن هذا ليس شيئاً يسعد الرئيس الأمريكي بسماعه، ولكن هناك أكثر من سبب لسلوك أوبك، فوفقاً لبكر، بالإضافة إلى أهمية روسيا لنفوذ المجموعة الموسعة على أسواق النفط العالمية، هناك مسألة الحفاظ على التماسك والوحدة الداخلية، وكما تقول، «تخشى الدول الأعضاء أي خطوة يمكن تفسيرها على أنها خضوع لترامب، وخاصة إذا كانت تخاطر بانقسامات داخلية أو تهدد استقلال التحالف وفقدان أعضائه».

وبعبارة أخرى، فإن أوبك لديها أجندة مختلفة تماماً عن أجندة ترامب ولن تفعل ما يريده فقط لأنه يطلب بلطف، بالطبع، هذا يعني على الأرجح أنه سيتوقف عن الطلب بلطف في مرحلة ما، لكن من غير المرجح أن يغير هذا من نهج أوبك. خاصة الآن بعد أن يبدو أن ترامب وجد أخيراً الوقت لصياغة سياسته تجاه إيران، والتي من غير المستغرب تماماً العودة إلى أقصى قدر من الضغط، بهدف الضغط على صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر بهدف معلن يتمثل في منع البلاد من تطوير سلاح نووي.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن بقية أعضاء أوبك لديهم الكثير من الطاقة الاحتياطية لتغطية الخسارة المحتملة للنفط الإيراني، ولكن كما هي العادة، فإن وكالة الطاقة الدولية انتقائية للغاية في ملاحظاتها، والواقع أن أوبك تمتلك بالفعل الطاقة الاحتياطية اللازمة لتعويض خسارة إمدادات النفط الخام الإيرانية. لكن ما لا يبدو أنها تمتلكه هو الرغبة في ذلك، فقد أظهرت أوبك مراراً وتكراراً أنها لن تتبع أجندة أي طرف آخر سوى أجندتها الخاصة، وهذا يعني أن الكارتل لن يبدأ في زيادة الإنتاج إلا إذا كان راضياً عن مسار الأسعار العالمية، والواقع أن الأمر بهذه البساطة.

وهناك أيضاً تحدٍ إضافي، يتمثل في قرار أوبك بإسقاط إدارة معلومات الطاقة الأمريكية من قوائم المصادر الثانوية ــ المنافذ التي تستخدمها لحساب إنتاجها النفطي، كما أسقطت أوبك شركة ريستاد إنرجي ـ وهي شركة استشارات طاقة كانت في السابق تعمل في مجال الطاقة فقط، ولكنها اكتسبت بمرور الوقت تحيزاً مؤيدا للانتقال لا يختلف كثيراً عن تحيز وكالة الطاقة الدولية. أما بالنسبة لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن أهمية تحرك أوبك لإسقاطها كمصدر ثانوي لمعلومات الإنتاج لا تعني شيئاً جيداً عن علاقة ترامب بالكارتل.

(سوق النفط العالمية)

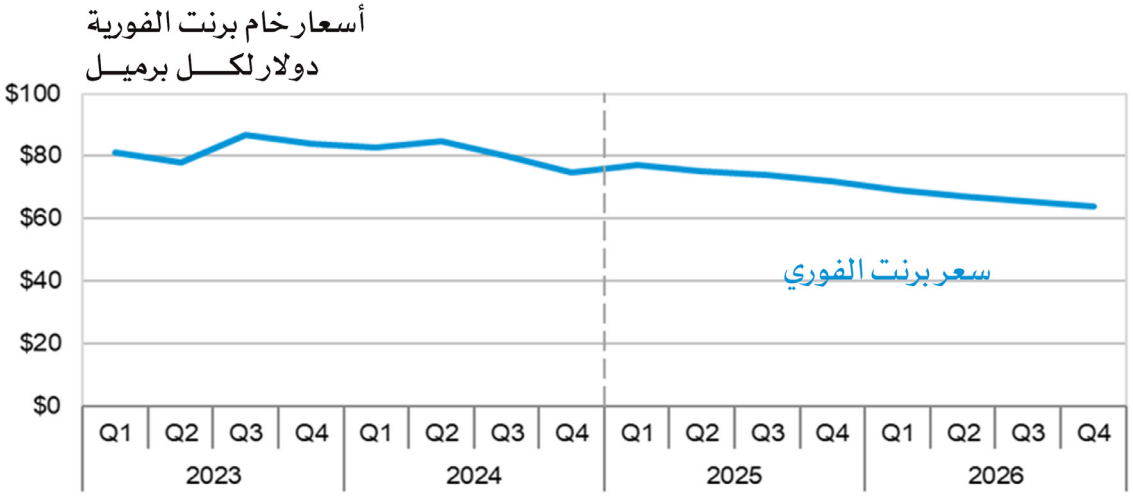

- **توقعات أسعار نفط خام برنت الفورية (يناير 2025 – ديسمبر 2026)**
- **المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية**

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت خلال يناير 2025= 79$ للبرميل (زيادة 5$ عن متوسط سعر البرميل في ديسمبر 2024)

التحليلات: ارتفعت أسعار النفط الخام بعد الإعلان في 10 يناير عن جولة جديدة من العقوبات على شحنات النفط الروسية، لكنها انخفضت تدريجياً على مدار الشهر مع استعادة المخاوف بشأن ضعف نمو الطلب العالمي على النفط وفائض العرض التركيز من المشاركين في السوق

التوقعات: على الرغم من أن العقوبات الأخيرة على روسيا ستؤدي إلى خفض إنتاجها من النفط بشكل طفيف مقارنة، إلا أنها ستؤدي في الغالب إلى تحولات في تدفقات التجارة النفطية العالمية، كما أدى تأثير العقوبات والتعريفات الجمركية التي أُعلن عنها مؤخراً على روسيا والصين إلى زيادة تقلبات أسعار النفط في الأمد القريب بينما تتكيف الأسواق وأنماط التجارة.